



مجلس الاعتدال العراقي

فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق

دراسة وصفية

غيلان الجبوري

8/21/2016

البحث يتناول تحديد العوامل ودرجة تأثيرها على منظمات المجتمع المدني، في البيئات العراقية المختلفة ويحاول جمع التوصيات في العديد من التخصصات التي تعمل فيها المنظمات في العراق، ويهدف الى تعزيز عمل المنظمات وأثرها على البيئة العراقية.

فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق

دراسة وصفية

المقدمة:

ماهية المجتمع المدني وعناصره الرئيسية.

- البيئة العراقية
- عناصر المجتمع المدني
- الاطار الدستوري والقانوني لمنظمات المجتمع المدني في العراق

المحور الاول:

- اولاً: خارطة المنظمات على مستوى المحافظات.
- ثانياً: خارطة التخصصات

المحور الثاني:

- الصورة الذهنية لشرائح المجتمع تجاه المنظمات.

المحور الثالث العوامل المؤثرة على فاعلية المنظمات:

- اولاً: تحديد العوامل
- ثانياً: تحديد مفردات العوامل.
- ثالثاً: حوارات واستنتاجات

التوصيات النهائية:

المقدمة:

المجتمع العراقي وإشكاليات تأسيس المجتمع المدني: المجتمع العراقي مر بعدد من التحولات الثقافية الحادة خلال العقود السابقة، حيث انتقل من الدولة المركزية الى التعددية السياسية بطريقة مفاجأة دون أن تنهئى البنى التحتية المرافقة لعمليات الانتقال، وتفككت العديد من البنى الاجتماعية وخصوصا الطبقة الوسطى والطبقة المثقفة، الامر الذي أدى الى غياب دور حقيقي للمجتمع المدني، والتأخر في نموه بالوقت الذي دخل على المجتمع العراقي ممارسة المنافسات السياسية الحادة، مما أحدث تراجعاً ثقافياً اجتماعياً خطيراً حيث شكلت الهوية (الطبيعية) المتمثلة بالعرق والطائفة والعشيرة الأساس في التنافس السياسي، وتبلورت تلك الصراعات لنتسبب بعدد كبير من الكوارث الامنية والصراعات العنيفة، الحالة القائمة أدت الى تشكيل الثقافة والممارسة السياسية المبنية على أساس صراع المكونات كما شكلت الخطاب السياسي والاعلامي لدى العديد من تلك النخب، ووسط أرقام هائلة للكوارث الإنسانية المرافقة (الحروب وجرائم الابادة الجماعية، والتهمير والتغيير الديمغرافي، والاستيلاء على الممتلكات وغيرها). نستطيع ان نميز ملامح عامة لا بد من مراعاتها: الاولى العجز عن تشكيل هوية وطنية، والثانية غياب العقد الاجتماعي اضافة الى غياب الرؤية المستقبلية الواحدة وكل تلك ناتجة عن غياب للمجتمع المدني في العراق.

كما يواجه المجتمع العراقي معضلات في ميادين التنمية البشرية والاقتصادية اضافة الى الأزمات الأمنية فقدان الاستقرار، كما ويواجه المجتمع والنخب ضغوطاً وحراكاً باتجاهات متعددة، وكون ان جزء كبير من المجتمع اليوم يعيش حالة حرب ومدنهم ساحة للقتال فان هناك جزءاً اخر من المجتمع يعيش في بعد آخر منعزل تماماً عن تلك الاحداث، ويعد التطرف الحالة الثقافية السائدة والمتداولة في الوسط الاجتماعي ومن اخطر الاسباب التي يمكن من خلالها تفسير المشكلة العراقية، وبالطبع ان العديد من العوامل التي تتفاعل لتشكل البيئة الاجتماعية العراقية.

يتناول البحث موضوع فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق ومناقشة المعوقات في محاولة لتقديم التوصيات التي تعين هذا القطاع من القيام بالدور المطلوب في هذه المرحلة، ورغم الاعداد الكبيرة للمنظمات في العراق الا ان فاعليتها محدودة جداً ولعوامل عديدة منها داخلية تخص المنظمات ومنها خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية او البيئة السياسية وبعض العوامل تتعلق بالتواصل مع منظمات عالمية وبالذات منظمة الامم المتحدة في العراق.

يحاول البحث تسليط الضوء على هذا القطاع وتحديد العوامل المؤثرة على فاعلية المنظمات ومن ثم الخروج بتوصيات تتعلق بتفعيل هذا القطاع، ويقدم البحث التوصيات لكل الجهات التي تهتم بهذا القطاع وتحاول التواصل معه او تفعيله فضلاً عن المنظمات العراقية نفسها.

انطلق البحث من تصور أولي لمشكلة منظمات المجتمع المدني في العراق وضعف فاعليتها، ويمكن وضع هذا التصور وفق المحاور والاسئلة التي تعد مدار البحث :

١- تباين اتجاهات الرأي العام العراقي تجاه موضوعه (م م م) .

٢- هل ان هذا القطاع مهم وغير فاعل؟

٣- اسباب ضعف الفاعلية.

- ٤- ما هي المجالات التي تحتاج الى تغطية لتنمية هذا القطاع المجتمعي؟
- ٥- ماهي العوامل والعناصر المؤثرة على فاعلية المجتمع المدني العراقي؟
- ٦- هل المعايير اداء المنظمات الغربية او الاقليمية يمكن تطبيقها على المنظمات العراقية؟ وكيف يمكن ان نكيفها؟
- ٧- كيف يمكن التوصل الى توصيات تفعل قطاع منظمات المجتمع المدني؟

بيئة العمل في العراق متباينة من نواحي متعددة، تختلف البيئات العراقية بالتالي في الوضع والاحتياجات والتصورات. كما ان الشؤائح الاجتماعية تتباين في تصوراتها وتوقعاتها

- ١- هناك تباين في التعميمات والتصورات تجاه قطاع منظمات المجتمع المدني في البيئات العراقية، وهذا التباين ناهم عن تباين في التركيبية الاجتماعية والاثنية والثقافة المتشكلة بعد ٢٠٠٣.
- ٢- هناك تباين في الاتجاهات نحو موضوعه منظمات المجتمع المدني العراقي بين مستويات البيئة الاجتماعية الواحدة.
- ٣- الاتجاه العام تجاه موضوعه منظمات المجتمع المدني العراقي بالعموم سلبي وغير داعم.
- ٤- ضعف تقدير منظمات المجتمع المدني لاحتياجات المجتمع العراقي وضعف الدور لحل المشاكل التي تواجهه.
- ٥- ضعف في الامكانات الادارية والامكانيات المادية وبالذات المالية لاستمرارية عمل المنظمات.
- ٦- عدم وجود رؤية واضحة في دعم منظمات المجتمع المدني العراقي بالنسبة الى السلطة في العراق.
- ٧- عدم وجود رؤية واضحة في دعم منظمات المجتمع المدني العراقي بالنسبة الى المنظمات الاجنبية.
- تم الاعتماد على عدد من الطرائق البحثية التجريبية، وتم استطلاع عينات متنوعة من الشرائح الاجتماعية المستهدفة، وكالتالي:

- تم اجراء مجموعة من المقابلات المباشرة مع عدد من المثقفين وتم طرح مجموعة اسئلة. تنوعت العينة ما بين اعضاء في منظمات مجتمع مدني، نشطاء (مستقلين)، مثقفين ، شخصيات سياسية متعددة.
- تم تحليل نتائج المقابلات وتصنيف الاراء الى اربعة حزم.
- تم اعداد استبيان وفق النتائج السابقة، يهدف الى تحديد العوامل المؤثرة على فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق، واقتراح الحلول.
- تم اعداد ورشة عمل لتوصيف المشاكل
- تحليل النتائج من المراحل السابقة، وتضمن
 - قياس تباين اتجاهات الرأي العام تجاه منظمات المجتمع المدني العراقي وأهم القضايا التي يستند اليها كل توجه.
 - تحديد العوامل المؤثرة على فاعلية (م م م).
 - أهم التوصيات التي تدعم وتفعل هذا القطاع.

تم صياغة النتائج في هذا التقرير الذي يهدف الى تقديم التصورات لكل من المنظمات وشرائح المجتمع المهمة بهذا القطاع، اضافة الى النخب السياسية والمنظمات الفاعلة والمانحة والجهات الداعمة.

حيث يتناول البحث موضوع فاعلية م.م.م. من خلال جمع الاسباب التي تعرقل نمو هذا القطاع وتحد من فاعليته، ويتم ذلك بالمقارنة مع النماذج القياسية الافتراضية التي تجيب عن الدور المطلوب وحجم الاداء، والبحث عن كيفية تفعيل هذا القطاع وتمكين مؤسساته للوصول الى الحلول التي يحتاجها المجتمع العراقي خلال عملية انتقال صعبة الى مرحلة الديمقراطية.

الفصل الاول

ماهية المجتمع المدني وعناصره الرئيسية

المجتمع المدني مفهوم انبثق من الفكر السياسي الغربي وفق سلسلة من الحثيات التي طورت هذا المفهوم، ونجد ان تعريف المجتمع المدني اليوم فيه اختلافات كبيرة ووجهات نظر متعددة، وهذا ناجم عن الاختلافات في المنظومة المعرفية والقيمية التي تضمها، اضافة الى التغيرات الحاصلة بالمفهوم منذ نشوئه حتى يومنا هذا^١.

وما يخص البحث فسيتم الاعتماد على عدد من التعاريف التي تتمحور حول فكرة العمل الجماعي المنظم خارج حيز الدولة وخارج حيز الانتماءات الطبيعية او العلاقات الوشائية كالقبيلة والدين والعرق، وسيكون التركيز على البعد الاجتماعي والوظيفي.

ومن التعريفات الاجرائية لمفهوم المجتمع المدني ما جاء في الندوة التي اقامها مركز دراسات الوحدة العربية والتي بعنوان " المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي" وجاء في التعريف بأنه: " مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة، منها اغراض سياسية، مثل المشاركة في صنع القرار على المستوى القومي ومثال ذلك الاحزاب السياسية، ومنا اغراض نقابية مثل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لاجتماع نقابة ومنها اغراض مهنية كالنقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها اغراض ثقافية مثل اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية). " ؛ وقد عرفه عبد الغفار شكر بأنه " مفهوم يشير إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإا ردة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها) . " (وبقدر ما يشكله المجتمع المدني من قيمة أخلاقية واجتماعية كإطار للعمل المؤسسي ،فانه يمثل أيضا نسيج متشابك يقوم بين أف ا رده من جهة وبينه وبين الدولة من جهة أخرى ، الذي تأخذ علاقته بها أشكال متعددة قد تكون ودية أحيانا وفي صورة احتجاج سياسي واعمال وعنف وتظاه ارت معارضة أحيانا أخرى^٢.

ومن ذلك يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل ذلك الجزء من الحياة الاجتماعية الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة ، أي بعبارة أخرى أن مفهوم المجتمع المدني يمثل " شكلا وتركيبا اجتماعيا مدنيا حديثا لبناء المجتمع، أي هو ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والثقافية في حدها الأدنى، انه ذلك المجتمع الذي توصف دولته بدولة المؤسسات الحديثة ،والقائم على)أسس الديمقراطية التي تمثل الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنه^٣.

وخلاصة القول ان المجتمع المدني يمثل مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الاسرة (الانتماء الطبيعي) والدولة، اي بين المؤسسات والارتباطات التي تفرض على الشخص ولا مجال له في الاختيار مثل الاسرة، العشيرة، المذهب، او الطائفة، وتتشكل منظمات المجتمع المدنية ليشغل الحيز الوسيط بين التشكيلات الاجتماعية المتنوعة والدولة، وتنشأ تلك المؤسسات لتحقيق خدمة عامة للمواطنين أو تحقيق وحماية مصالح افرادها، أو ممارسة نشاطات سياسية واجتماعية متنوعة، وتلتزم في تكوينها ونشاطها

١ /١ ص ٦٢٠

٢ /١ ص ٦٢٠

٣ /١ ص ٦٢٠

بمعايير وقيم الاحترام والتراضي والتسامح والاخلاق العامة والحوار البناء والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والادارة السلمية للتنوع والاختلاف^٤.



من خلال التعريف نستطيع ان نتصور موقع هذا القطاع وأهميته، حيث من ناحية الموقع يثير التساؤل الآتي:

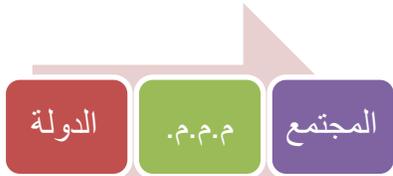
هل إن م.م.م. العراقية تحتل هذا الموقع ؟

وما حجم التداخل مع الانتماءات الطبيعية والسلطة ؟

وهل انها قادرة على ملئ هذا الحيز ؟

وما الحيز الذي تشغله المنظمات اليوم ؟

واما من ناحية الوظيفة والتفاعل، يتفاعل هذا القطاع مع الدولة والسلطة والمجتمع، والتفاعل باتجاهات متعددة ومتنوعة، حيث يمكن ان يشكل حركة مطلبية لتغيير أداء مؤسسات الدولة، او يتفاعل مع المجتمع لأحداث تغيير في المجتمع عبر شرائح متنوعة.



الشكل المجاور تمثل اتجاه الفعل والاثار للمنظمات، ويمكن ان يكون باشكال متعددة وكالتالي:

الشكل الاول: الترويج لبرنامج للدولة باتجاه المجتمع،



الشكل الثاني: ان ينظم ويستشعر مطالب المجتمع وينظم حركة مطلبية باتجاه الدولة ومؤسساتها،



الشكل الثالث: ان ينظم ويستشعر مشاكل اجتماعية وينظم مبادرات وحوارات اجتماعية لحل مشكلة اجتماعية

والتفاعل الاجتماعي يكون في الغالب تفاعل مع شرائح مستهدفة ببرامج التوعية او التنمية أو التعبئة المطلبية وغيرها.

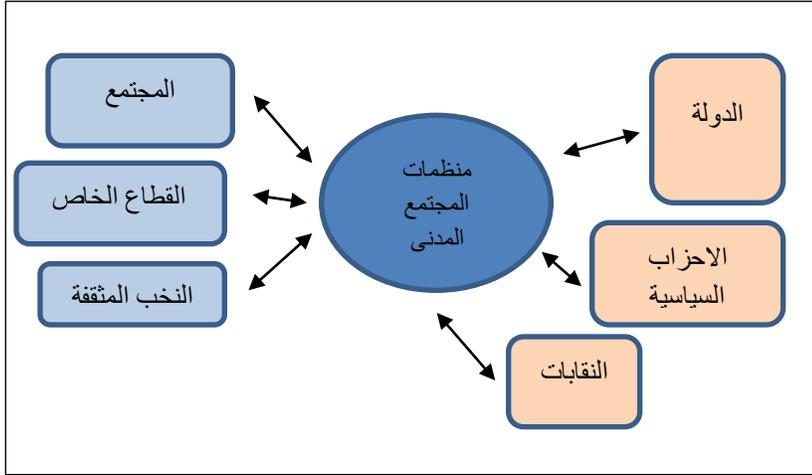
وأیضا يبرز عنصر اخر في معادلة التفاعل وهو القطاع الخاص والذي يعتبر عنصرا مهما في التفاعل المدني ودعم قطاع م.م.م.،

أما المحرك الاساس لقطاع م.م.م. هم الطبقة المثقفة، وبنية المنظمات تحركها الثقافة الاجتماعية الفاعلة، والنخب الاجتماعية.

والتساؤل المهم هنا: ما علاقة م.م.م. بالاحزاب السياسية في العراق، هناك فصل ما بين العمل الحزبي السياسي وعمل م.م.م. في العراق وفق قانون منظمات غير الحكومية ، رغم الكثير من تجارب المجتمع

المدني تعتبر الاحزاب السياسية جزء من المنظمات المجتمعية، وسيضيف هذا العنصر الى معادلة التفاعل الخاصة بالمنظمات العنصر السياسي.

أيضا نلمح وجود النقابات المهنية وهي وفق القانون العراقي هي تشكيلات شبه تطوعية ومطلوبة لشرائح مهنية، وترتبط كل نقابة تنظيميا بوزارة من وزارات الدولة، بالتالي هي تشبه من حيث الوظيفة المنظمات المجتمعية من ناحية الوظيفة.



ووفق ما سبق نستطيع تصور الموقع الذي يشغله قطاع المنظمات ضمن العناصر السابقة

ويمثل قطاع المنظمات الحيز بين المجتمع وبين (السلطة ومؤسسات الدولة).

وواحدة من الابعاد التي يركز عليها البحث هي التنوع والتباين في الاحتياجات والاشكالات التي تواجه المجتمع العراقي والقوى السياسية، بتنوع البيئات، حيث يتكون المجتمع العراقي من ٤ بيئات اجتماعية متباينة

وفيها الكثير من الاختلافات يمكن اعتبارها التالي:

- ١- البيئة الشيعية، ونقصد بها المدن ذات الغالبية الشيعية (كهوية اجتماعية) ونستطيع اعتبار المحافظات الجنوبية في العموم .
- ٢- البيئة السنية: ونقصد بها المدن ذات الغالبية السنية (كهوية اجتماعية) ونستطيع اعتبار المحافظات (الانبار، صلاح الدين، الموصل، كركوك، ديالى).
- ٣- المحافظات المختلطة: ونقصد بها المحافظات التي فيها تداخل بين الهويات الدينية وأهمها محافظة بغداد والبصرة، اضافة الى اجزاء من بعض المحافظات الجنوبية.
- ٤- المحافظات الكوردية: ونقصد بها المحافظات التي غالبيتها من القومية الكوردية وهي كل من اربيل والسليمانية ودهوك.

ملاحظات عامة لا بد أخذها بالاعتبار:

- ١- سيكون نطاق البحث في المحافظات العربية.
- ٢- البحث سيتناول م.م.م. والمدن التي تشكل اماكن لتواجدها ، وبالتالي قد يعيننا فقط مراكز المحافظات.
- ٣- التنوع في البيئة العراقية كبير بحيث اي تقسيم عام او تعميم فيه مستوى من الخطأ، فمثلا الانبار لاتشبه صلاح الدين ولا ديالى وكل محافظة عراقية لها ظروفها واحتياجاتها الخاصة، لكن هناك قدر معتبر من الاشتراك مابين الاحتياجات الاجتماعية تم وفقه هذا التقسيم.

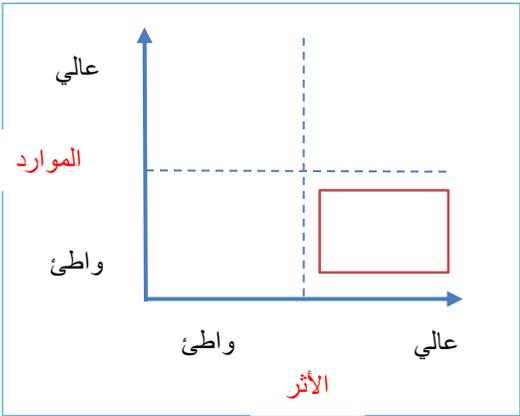
اضافة الى تقسيم الشريحة افقيا جغرافيا فقد حاول البحث جمع التصورات وفق تقسيم اخر عمودي للشرائح الاجتماعية، الشرائح التي تتفاعل مع م.م.م. والتي تتباين اتجاهاتها وتصوراتها تجاه المنظمات الاجتماعية.

وتم استبيان ٣ مستويات اجتماعية وهي كالتالي:

- ١- النخب السياسية.
- ٢- النخب الاجتماعية.

٣- اعضاء ومسؤولي المنظمات.

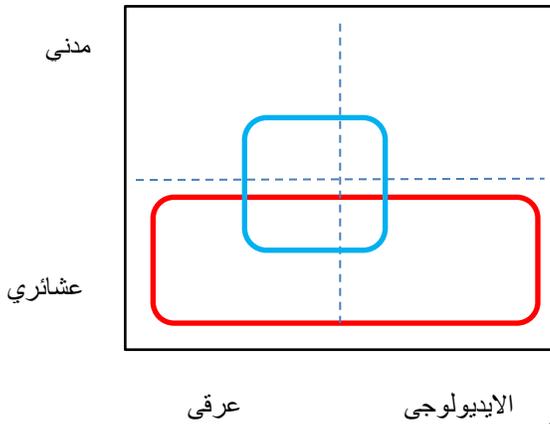
ومن خلال البحث نحاول أن نتطرق الى العوامل المؤثرة على فاعلية هذا القطاع، ويقصد بالعوامل هي القوى والظروف في بيئة عمل المنظمات سواء السياسية او الادارية او الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها التي تؤثر على نشاط و قدرة م.م.م. على أداء برامجها ومشاريعها وتمكنها من الاستمرار. أما الفاعلية فيقصد بها الموارد أو الجهد المبذول مقابل الاثر، ويدخل في مفردة الجهد كل من القوى العاملة والجهد البشري والقدرات المادية والمالية المبذولة والوقت. كل هذه مقابل الاثر.



سيشكل هذا التصور اربعة مساحات من حيث تقاطع مستوى الاثر مع حجم الموارد والجهد المبذول، وبالطبع فان المربع المطلوب هو المبين في الشكل، الفاعلية المقصودة عندما تكون الموارد المصروفة قليلة والاثر عالي.

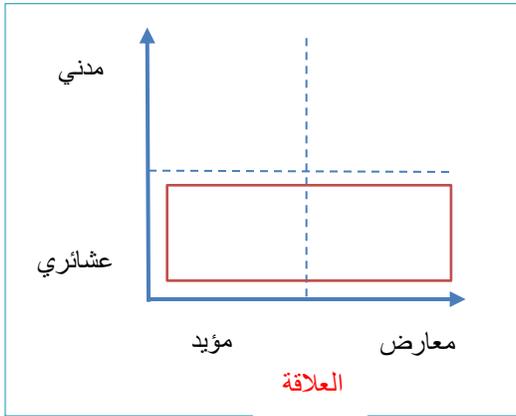
كما ونحاول من خلال البحث الاجابة على السؤال المهم، كيف نفعل أو نزيد من فاعلية م.م.م. في العراق؟ وكيف تأخذ هذه المنظمات موقعها لحل الاشكال العراقي؟ وما هي العوامل المؤثرة على فاعلية المنظمات في العراق؟ بالتالي فان البحث يحاول الاجابة عن تلك التساؤلات وكيفية تنمية هذا القطاع وضمن التصورات المتباينة والاحتياجات المتباينة افقيا وعموديا.

البيئة العراقية:



من أبرز سمات البيئة العراقية هي غياب الهوية الوطنية وتمايز الهويات الفرعية القائمة على اساس الدين أو العرق، وإذا افترضنا ان المجتمع المدني بمقابل المجتمع القبلي العشائري، فسيكون عندنا المساحات المتعددة وكما في الشكل المجاور، وبسبب غياب الهوية الوطنية فكلا من المجتمع المدني المتكون والعشائري تداخل مع (الايديولوجي) والعرق، وإذا كانت المساحة الاكثر المساحة العشائرية المتداخلة مع الانتماءات الطبيعية الاخرى والايديولوجيا فالمجتمع المدني ايضا يعبر عن تلك الانتماءات، وبالتالي فان اولى عمليات النقد التي توجه الى هذا القطاع هي ضعف المجتمع المدني وضعف المنظمات المتفاعلة مع تلك البيئة نتيجة غياب المنظور الوطني. من أهم التساؤلات التي تثيرها هذا النقطة، هي كيفية تدعيم استقلالية وقبول التنوع لمنظمات المجتمع المدني العراقي.

البعد الاخر المهم بالبيئة العراقية هو العلاقة بالسلطة السياسية، حيث بعد ٢٠٠٣، تشكلت بيئة مؤيدة للسلطة وبيئة معارضة حسب التصور السياسي العام الذي يروج من قبل السياسيين المتصدرين للعملية السياسية.



وهذا التصور مهم لطبيعة اي دراسة اجتماعية عراقية، حيث عند تقاطع البعدين السابقين ستتكون عندنا اربع مساحات غير متشابهة في التصورات ولا الاحتياجات، وبالتالي فمن الاخطاء الكبيرة تعميم البرامج والانشطة والتصورات على كل م.م.م. العراقية دون التفريق ما بين هذه المساحات. وكالتالي:

١. البيئة العشائرية المؤيدة للسلطة: وهذه البيئة مركبة بالطائفية والعرقية وهي اقوى البيئات واوسعها مساحة وتطغى على كل التصورات الاخرى وتصادر كل التوجهات المتباينة او المنافسة لها. ويمكن وصف اغلب المحافظات الجنوبية والوسطى بهذا الوصف.
 ٢. البيئة المدنية المؤيدة للسلطة، هذه البيئة تحاول التشكل في عدد من المدن الكبرى، وهي تمتاز بنخبويتها وضعف قدراتها. كما في الناصرية وبابل.
 ٣. البيئة العشائرية المعارضة: وتمثل الجزء المقابل للبيئة الاولى وغالبا تكون هذه البيئة الملاذ لمعارضة السلطة سياسيا، ومثالها محافظة الانبار.
 ٤. البيئة المدنية المعارضة، وهي بيئة مازالت مفككة لم تستطع الانتظام بسبب الاحداث . ويمكن تمثيل كل من مدينة الموصل وكركوك.
- هذا التباين سيجعل متطلبات واحتياجات كل بيئة تختلف عن الاخرى، وكذلك تصور الحلول وطبيعة المشاكل ايضا سنتباين، بالتالي فان عملية تعميم التصورات وفق تصور واحد سيؤدي الى اشكاليات كثيرة وهذا الحاصل اليوم، فبالغالب يتم تعميم المشاكل للمساحات الكبيرة واهمال المساحات الفاعلة الحقيقية.

عناصر المجتمع المدني (م.م.م.):

- تركز اطروحة المجتمع المدني على عناصر أساسية تميزها عن غيرها من التكوينات الاجتماعية التقليدية، إذ ان الفارق الرئيسي الذي يميزه عنها هو مدى توفر هذه العناصر، والتي تتميز غالبا بالحركية والهدفية والشفافية والعطاء والتطوع والديمقراطية الداخلية، أما ابرز هذه العناصر الأساسية فهي:
- **اولا: الطوعية:** وترتبط هذه النقطة بعنصر الارادة الحرة واختياره الانتماء الى احدى مؤسسات المجتمع المدني، اما لتحقيق منفعة عامة او للدفاع عن مصالح طبقة أو فئة معينة من طبقات المجتمع ، وترتبط (الطوعية) بعوامل اخرى مثل طبيعة التركيب النفسي والاجتماعي والبيئي في تكوين ملامح شخصية.
- في البيئة العراقية تعتبر فكرة العمل الطوعي فكرة لها انتشارها لكن ضمن الانساق الاجتماعية والعشائرية أو الخيرية (الدينية) غير ان ارتباطها بالمنظمات الاجتماعية تعد فكرة جديدة، بالتالي فهي فكرة جديدة على المجتمع تتعرض الى النقد والشك وعدم الثقة اضافة الى الشعور بعدم الجدوى، ولكن المجتمع متمرس على العمل الطوعي وهذه ميزة مهمة.
- ويثير هذا الموضوع التساؤلات:
- كيف يمكن ان تتشكل ثقافة العمل الطوعي بالتوازي مع الخدمة العشائرية او الخدمة الدينية؟
 - كيف يتم بناء الشعور بالمسؤولية الاجتماعية (الوطنية) والعمل على بناء الامكانات لتحمل هذه المسؤولية؟

- **المؤسسية والتنظيم:** فكرة التنظيم والمؤسسية ايضا فكرة تحتاج الى تعميق في المجتمع العراقي، وبعموم المجتمع يميل الى القيام بأنشطة ارتجالية مبعثرة اضافة الى ضعف القدرة على الاستمرارية، ومن الملاحظ ان عدد المنظمات التي تتكون من (شخص واحد) عدد كبير من المنظمات الفاعلة وعدد اكبر من المنظمات الشكلية، ورغم القيود التي تفرضها دائرة المنظمات الا ان الكثير يتعامل مع تلك القيود ولا يتجاوب معها، وقد تلقت تلك المنظمات وموظفيها عدد كبير من الدورات في هذا الموضوع الا ان التباين مازال واضحا ويحتاج الى تقويم. والبعض يعزو هذه المشكلة الى طبيعة اعتماد المجتمع على الدولة في تنظيم الحياة العامة ومصادرة الحرية الفردية لفترة طويلة، ورعاية الدولة وتوفير المال دون النظر الى النتائج والاثار المتحققة، ايضا ان النظم الادارية في القطاع العام هي نظم تقليدية قديمة معرقة ومترهلة بالتالي هي ليست مصدر لتنمية قطاع الاعمال غير الحكومية، والتساؤلات المهمة هنا:

- هل هناك رؤية (فكرية) لدور م.م.م. في العراق؟ بالتالي تتحول الى خطط وبرامج ومشاريع وحملات،
 - ثم ان البرامج والمشاريع والحملات التي تتبناها المنظمات الاجنبية هل تتوافق مع احتياجات المجتمع العراقي؟ ام انها أنشطة غير هدفية يتم تخطيطها من خارج العراق ويتم تمويل المنظمات للقيام بهذه الأنشطة المنفصلة عن الاحتياجات المهمة؟
- ومن الملاحظ هنا:

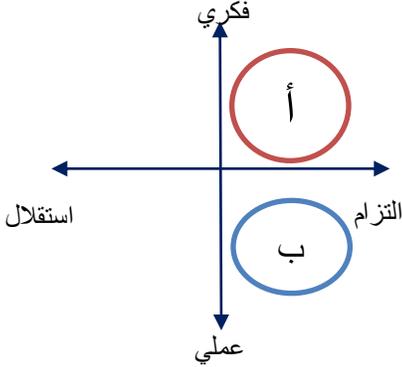
- الفكرة المهمة هنا في عنصر المؤسسية والتنظيم ربما التخطيط، والخطة التي هي التفكير (برؤية) مستقبلية يراد الانتقال اليها من الوضع الحالي، والرؤية تنطلق من عدد كبير من الدراسات والتحليلات وعمليات النقد والتوثيق للتجارب واستخلاص النتائج.
- عملية التأسيس الرسمية لا تدعم حسب رأي العديد من النشطاء وتعرقل تسجيل مؤسسات مطلوبة تساهم في بناء مجتمع مدني فاعل.
- اضافة الى ان هناك مجاميع مطلوبة او حملات اجتماعية ناجحة استطاعت ان تؤدي وظائف مهمة للمجتمع ولم تتحول الى مؤسسة رسمية مسجلة، ومازالت مستمرة بعملية تشبيك اجتماعية.

- **الغاية والدور:** يشير هذا الموضوع عدد من التساؤلات:

- هل غاية المنظمات واضحة؟
 - هل هناك تفهم للدور؟ أم ان هناك ضبابية وعدم تفهم (بالنسبة الى الواقع العراقي)؟
 - هل هناك صعوبة لايجاد آليات لتفهم الدور؟
 - هل ممكن ان تساهم البرامج والمشاريع المستوردة في تحقيق الاحتياجات الاجتماعية؟
 - هل المشاريع العراقية الحقيقية يتم تمويلها ودعمها؟ (الدعم الداخلي والخارجي)
- هناك انفصال ما بين المحلي والعالمي من ناحية الافكار والمشاريع، غير ان الحاجة الى الاطلاع على التجارب العالمية وبناء مشاريع محلية، هناك ايضا تباين في الاحتياجات وطريقة التعاطي وتنفيذ المشاريع ما بين البيئات العراقية المختلفة وهذا التباين ينبغي التنبه له واخذه بنظر الاعتبار، فالمشروع الذي ينجح في الناصرية ليس بالضرورة هو ناجح في الفلوجة.

- **رابعا الاستقلالية:** تقصد بالاستقلالية عن السلطة السياسية والاقتصادية والايديولوجية، والنظر بطريقة حيادية الى المشاكل الانسانية والمتطلبات الاجتماعية والبيئية الاخرى، واذا حاولنا تصنيف المنظمات فنستطيع ان نصنفها وفق متصل (الاستقلال – الالتزام (سياسي، ايديولوجي))، ومتصل

(فكري- عملي) ويقصد بالفكري ان القصد من المنظمة هي نشر الايديولوجيا والتبشير بها، ام العملي فهي لا تعمل على نشر الايديولوجيا وانما تقدم خدمات اجتماعية بحتة.



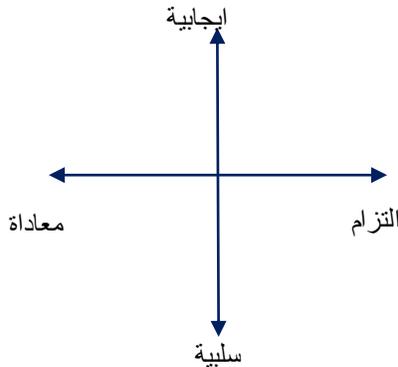
ومن خلال الحوارات يصور العديد من المهتمين بقطاع منظمات المجتمع المدني بأن معظم من المنظمات القائمة والفاعلة هي التي تقع في المساحات الملتزمة بالاتجاهات السياسية والدينية. هنا من الضروري العمل على صورة جديدة وبناء توجه استقلالي للمنظمات بالطريقة التي تجعل رسائلها اكثر قبولا من المجتمع.

وهناك تساؤلات مهمة هنا:

- كيف نقيس استقلالية المنظمات؟
- هناك ارتباط محلي وآخر عالمي كيف يتم التوفيق ما بين التعامل والالتزام الايديولوجي او السياسي؟
- ما هو معيار الالتزام او الاستقلال؟ بالتالي هناك الكثير من المنظمات التي تطالب بحقوق شرائح اجتماعية معينة تتهم بانها غير مستقلة او انها طائفية. في حين هي تقوم بعمل مدني يتوافق مع الاحتياج الاجتماعي. لكن أين المشكلة في تلك المطالب؟
- اين أكثر المنظمات وفق هذا المخطط؟
- مستويات الارتباط والالتزام بعض الملاحظات:
- هناك منظمات تابعة وواجهات بديلة لبعض الاحزاب السياسية وتمارس دور الحزب السياسي مع المجتمع، وتمول هذه المنظمات من الاحزاب أو عبر تهيئة تمويل حكومي لها. بالتالي مثل هذه المنظمات تسببت بعدد من المشاكل، منها ضعف الثقة بالمنظمات، اشاعة العمل المأجور الفاسد الذي يمول من المال العام، بالتالي العديد يذهب الى المنظمات للارتزاق وتبويب الأنشطة باساليب تهدف الى التربح البحت. لا تؤدي هذه المنظمات اي دور مدني لانها جزء من السلطة وجزء يعرقل التغيير والتنمية.
- هناك منظمات يلتزم افرادها بفكر معين او اتجاه سياسي ويتم تجيير عمل المنظمة (حتى العالمية) الى صالح ترويج تلك الافكار او الدعاية السياسية.
- هناك منظمات يملك افرادها افكار مستقلة، لكن التمويل والمشاريع تأتي لصالح قضايا غير مرتبطة بفكر او اتجاه سياسي.

والتساؤل : كيف ننشئ قاعدة مدنية من المنظمات تتجاوز هذه الاشكاليات؟

- **خامسا: الالتزام بمنظومة القيم الاجتماعية:** يقع هذا الموضوع في اربعة مساحات وفق البعد الاول (الالتزام - عدم الالتزام) والبعد الثاني طبيعة القيم (الايجابية - السلبية)، القيم الاجتماعية هي المكون للتصورات والمشاعر والحرك للأنشطة، بالتالي فالحاجة هنا الى الالتزام بالقيم الايجابية وعلاج القيم السلبية، اما الالتزام بالقيم السلبية او معاداة القيم الايجابية فتحتاج الى التنبيه والنقد.



- هل كل القيم الاجتماعية العراقية سلبية؟
- كيف يتم التعامل مع القيم التي بنت حالة الكراهية؟
- ما هو مقياس الايجابي والسلبى من القيم؟

- وما هي القيم البديلة؟ وما مصادرهما؟ هل عملية استيراد القيم الغربية ناجحة؟
- هل عملية التعامل مع القيم السلبية بالمعاداة؟ أم نحتاج الى التعامل وفق برامج وادوات ارشادية كثيرة.
- من اخطر التهم التي يتم اتهام المجتمع المدني قضايا المرأة ، التي يتعامل معها كلا من المنظمات والمعارضون لقضايا حقوق المرأة. ولم يستطع المروجون لقضايا المرأة الابتعاد عن حساسيات المجتمع واثارتها بحجة تحرير المرأة التي يفهمها المخالفون على انه نوع من الاعتداء على كرامة المرأة.
- القيم الطبيعية (العشائرية، العنصرية، الطائفية) كيف يتم التعامل معها؟
- القيم المشتركة والقيم المختلفة في البيئات العراقية المختلفة، كيف يتم التعامل مع الاختلاف؟ وكيف نستفيد من المشتركات؟
- من المؤشر ان اغلب عمليات التعامل مع تلك القضايا تكون في مساحة الاستفزاز والاثارة. ان هناك الكثير من القيم الانسانية والاجتماعية الايجابية التي ينبغي البدء بتعزيزها من اجل التوجه الى التعامل واستبدال القيم السلبية.

- **سادسا: الترابط ضمن اطار منظومة الثقافة:** ومن عناصر المجتمع المدني الاساسية هو النظر اليه بوصفه مفهوما لايمكن التعامل معه الا في اطار منظومة ثقافية مترابطة من القيم والمفاهيم الانسانية والحضارية، مثل (الديمقراطية والمشاركة السياسية، وحقوق الانسان والشرعية السياسية، والتعددية واحترام التنوع)^٧، والمنظومة المعرفية التي يمكن استدعاؤها دائما عند والبناء التراكمي عليها وتحكيمها في الازمات لتكون مرجعا ثقافيا. ومن الضروري اثاره التساؤلات التالية:
- ما هي المنظومة الثقافية الضرورية لفاعلية المجتمع المدني العراقي؟
 - ما هي الثقافة السائدة اليوم وكيف نتعامل معها؟
 - التنوع الثقافي مقابل الاحادية الثقافية السائدة.

الاطار الدستوري والقانوني لمنظمات المجتمع المدني في العراق

كان يشرف على المنظمات غير الحكومية مركز المساعدات الإنسانية التابع لسلطة الإحتلال كما ذكرنا سابقا، وفي زمن الحكومة الإنتقالية الأولى سجلت هذه المنظمات في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وفي زمن الحكومة الإنتقالية الثانية برئاسة د. أياد علاوي تم فك ارتباط هذا المكتب من وزارة التخطيط وربطه بأمانة مجلس الوزراء ثم تلا ذلك ربطه بوزارة المجتمع المدني، تأسست 3400 منظمة منذ سقوط النظام الفاشي في ٩ نيسان ولغاية ٩ حزيران ٢٠٠٥، المسجل من هذا العدد ١٣٠٠ منظمة، كونت ١٢٠٠ منظمة واتحاد ، يقطن عمل هذه المنظمات قانون إدارة الدولة المؤقت لسنة ٢٠٠٤ والذي ورد في مادته ٢١ تحت بند المجتمع المدني ما يلي: لا الحكومة العراقية الإنتقالية ولا الحكومات وأدارات المناطق والحكام والبلديات تتدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني، سواء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولي أو غير ذلك

نظمت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بموجب الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ اذ اكدت المادة (٤٥) اولاً بأنه ينبغي على الدولة ان تحرص " على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون " ، هذا الى جانب وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي تعرف بلجنة مؤسسات المجتمع

المدني "ومهامها هي :اولا: اقتراح التشريعات ودعمها والاجراءات الكفيلة بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيله. وثانيا : متابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار وآليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي.

وقد سبق الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني دستوريا بتاسيس ماعرف بمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية (فترة مجلس الحكم الانتقالي) وهو إحدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء والمعنية بشؤون تسجيل المنظمات (NGOs)، وقد تأسست هذه الدائرة في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية المنظمات غير الحكومية نهاية سنة ٢٠٠٣ ثم انفصلت إلى مكتب مساعدة المنظمات غير حكومية بالأمر (١٦) سنة ٢٠٠٥ ، وبعدها تغير عنوانها الى دائرة المنظمات غير الحكومية بالأمر (١٢٢) سنة، وحاليا تتولى دائرة المنظمات غير الحكومية مسؤولية الاشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية بمجالها الاداري والفني ، واصدار القرارات الفنية الخاصة بالمنظمات بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ ، وتتضمن هذه المهام ايضا اعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل الدائرة وملاكها لتقديم افضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حد سواء ، ولذلك تعد هذه الدائرة الجهة المخولة بالاشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية المحلية وفروع المنظمات الاجنبية واتخاذ الكفيلة بتنسيق انشطتها والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لاعطائها الشرعية لممارسة انشطتها داخل العراق كما تعتبر الدائرة جهة منسقة للعلاقة بين الدولة من جهة وبين المنظمات غير الحكومية والتي تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق الدراسات والابحاث والخدمات الاجتماعية الاخرى من جهة اخرى، وكذلك تقوم الدائرة بمتابعة أنشطة المنظمات غير الحكومية بغية التأكد من امتثالها لبنود القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ ، وتقويم النشاطات واعداد التقارير الدورية لها من خلال حضور الندوات واللقاءات التي تقيمها تلك المنظمات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المنظمات غير الحكومية عند خرقها لأي بند من بنود القانون وتتخذ بحق المنظمات المخالفة اجراءات التعليق والالغاء او احالتها إلى القضاء ان لزم الامر ذلك.

بعض الملاحظات لمجموعة من السياسيين بهدف تفعيل منظمات المجتمع المدني:

- أ- فك إرتباط مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية من السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء ووزارة المجتمع المدني) وربطه بالسلطة القضائية (وزارة العدل).
- ب- تحريم إرتباط مؤسسات المجتمع المدني بالأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية.
- ج- حل وزارة المجتمع المدني.
- د- إجراء انتخابات ديمقراطية تحت إشراف قضاة لإختيار قيادات مؤسسات المجتمع المدني.
- هـ- تشكيل صندوق مساعدات مؤسسات المجتمع المدني بإشراف وزارة العدل.
- و- تشجيع أصحاب الأعمال والشركات والهيئات الوطنية والأجنبية بالتبرع لصندوق المساعدات.
- ز- منع الحكومات الأجنبية المانحة أو وكالاتها ومنظماتها من التبرع بشكل مباشر إلى المؤسسات الحكومية والتشريعية أو القيام بنشاطات تستهدفهما ويسمح بذلك عن طريق وزارة الخارجية العراقية.
- و- الإشراف الدوري لوزارة العدل على نشاطات هذه المؤسسات ومراجعة حساباتها.
- ط- الطلب من مؤسسات المجتمع المدني الدولية التعاقد مع مؤسسات المجتمع المدني العراقية وتبيان الأهداف من التعاقد ومبالغ التمويل، تحفظ نسخة من العقد في وزارة العدل.
- ي- منع تأسيس مؤسسات مجتمع مدني على أساس طائفي أو عشائري أو أثني.
- ك- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في كتابة الدستور وفي القوانين والتشريعات الجديدة أو تعديل القوانين والتشريعات النافذة.
- ل- رصد ممارسات التنظيمات غير الشرعية سواء كانت مليشيات أو تنظيمات دينية ضد الحريات الفردية والمواطنين كحق الإقتراع والدعاية للمرشحين للمجلس الوطني أو للمجالس المحلية والإدارية^٨.

^٨ المجتمع المدني في العراق الواقع والطموح/ مقال بالنت

ملاحظات عامة:

١. ان الاجراءات القانونية قننت عمل المنظمات بطريقة اوصلت هذا القطاع الى فقدان الدور الحقيقي.
٢. ربط المنظمات بالسلطة التنفيذية يؤدي الى فقدان جزء مهم من دورها الرقابي والنقدي والبنائي بمقابل السلطة.
٣. المعايير لتسجيل المنظمات ومحاسبتها بناء على تفسير للجهات الرقابية التابعة لمكتب رئيس الوزراء وبالتالي سترتبط بالملف السياسي الخاص برئيس الوزراء، ورغم انتقاد ارتباط المنظمات بوزارة التخطيط الا انها بالتاكيد أفضل من ارتباطها بمكتب رئيس الوزراء، والامثل ارتباط هذه الدائرة بالبرلمان.
٤. الحاجة الى دعم هذا القطاع وليس تحجيمه.

المحور الاول:
المنظمات التوزيع الجغرافي والتخصصات:

اولاً: خارطة المنظمات على مستوى المحافظات:

تكوين الخارطة الجغرافية للمنظمات، وتم بالاستعانة بالجرد الذي نشرته دائرة المنظمات على موقعها الالكتروني^٩.
وحسب احصائية المنظمات يمكن اعداد التصور التالي:

- ١- العدد الكلي للمنظمات^{١٠}: ٢٢٦٠
٢- تتوزع المنظمات على المحافظات وفق الاعداد المبين في الجدول الاتي،

ت	المحافظة	عدد المنظمات المسجلة	الترتيب العددي	البيئة	الملاحظات
١	بغداد	١٠٢١	١		%٤٥,١
٢	البصرة	١١٧	٤		%٥,١
٣	اربيل	٧٥	٩	(٣) الكوردية	العدد الكلي: ١٠٠ النسبة: %٤,٤
٤	سليمانية	١٣	١٤		
٥	دهوك	١٢	١٥		
٦	الانبار	٧٥	٩	(٢) السنية	العدد الكلي: ٤٦٥ النسبة: %٢٠,٥
٧	صلاح الدين	٦٨	١٠		
٨	نينوى	١٢٨	٣		
٩	ديالى	١٠٥	٥		
١٠	كركوك	٨٩	٦		
١١	بابل	٨٧	٧	(١) الشيعية	العدد الكلي: ٦١٩ النسبة: %٢٧,٣
١٢	واسط	٤٧	١٢		
١٣	القادسية	٧٦	٨		
١٤	كربلاء	١٠٥	٥		
١٥	النجف	١٣٨	٢		
١٦	المتن	٣٣	١٣		
١٧	ذي قار	٧٦	٨		
١٨	ميسان	٥٧	١١		

من خلال الجدول تم تصنيف ٣ بيئات اساسية:

^٩ /http://www.ngoao.gov.iq

^{١٠} احصائية دائرة المنظمات / منشور على النت عام ٢٠١٥

١. البيئة رقم (١)، البيئة الشيعية وتضم المحافظات الجنوبية الثمانية، عدد المنظمات فيها ٦١٩ منظمة، وتشكل ٢٧,٣% من العدد الكلي للمنظمات.
٢. البيئة رقم (٢)، البيئة السنية: وتضم المحافظات الغربية وشمال بغداد، وفيها خمس محافظات، وعدد المنظمات المسجلة فيها ٣٧٧ منظمة وتشكل ٢٠,٥% من العدد الكلي.
٣. البيئة رقم (٣) البيئة الكوردية، وتضم المحافظات الشمالية الثلاث، وعدد المنظمات المسجلة فيها ١٠٠ منظمة، وتشكل ٤,٤% من العدد الكلي.
٤. اما بغداد العاصمة فعدد المنظمات فيها ١٠٢١ منظمة تشكل ٤٥,١% من المنظمات الكلية.
٥. البصرة فيها عدد المنظمات ١١٧ منظمة وتشكل ٥,١% من العدد الكلي.

ملاحظات عامة:

- ان عدد المنظمات الكلي المسجلة لعام ٢٠١٥ هو (٢٢٦٠) منظمة نصف عدد المنظمات في بغداد.
- العدد الذي تم تسجيله عام ٢٠٠٤ اكثر من ٣٠٠٠ منظمة ولم نستطع الحصول على احصائية دقيقة لهذا العدد وبعض المصادر تشير الى ٤٠٠٠ منظمة.
- اقليم كردستان يضم اقل عدد من المنظمات المسجلة واقل محافظة فيها منظمات هي محافظة دهوك.

ثانيا: التخصصات وفق المحافظات:

من خلال نفس الاحصائية تم تصنيف المنظمات في المحافظات المعنية الى التخصصات التالي:

١. المنظمات المعنية بالحقوق،
٢. المنظمات المعنية بالاغاثة،
٣. المنظمات المعنية بالثقافية،
٤. المنظمات المعنية بالتنمية،
٥. المنظمات المعنية بالاعلام،
٦. المنظمات المعنية بالشباب،
٧. المنظمات المعنية بقضايا المجتمع المدني،
٨. المنظمات المعنية بالمرأة،
٩. المنظمات المعنية بالزراعة،
١٠. المنظمات المعنية بالقضايا الدينية،
١١. المنظمات المعنية بالعشائر،
١٢. المنظمات المعنية بالمهجرين

وكما في الجدول التالي:

جدول يبين عدد التخصصات العامة في كل محافظة من المحافظات المعنية

ت	التخصص	بغداد	البصرة	ذي قار	بابل	واسط	القادسية	كربلاء	النجف	المتن	ميسان	الائبار	صلاح الدين	نينوى	ديالى	التاميم	المجموع
١	الحقوق	٥٧		٥	٥	٦		٢				٧	٩	٦	٣	٢١	
٢	الاغاثة	٣١٠		١٥	٢٠	١٦		٢٦				٢٨	١٦	٣٦	٥٤	١٤	
٣	الثقافة	١٥٥		١١	١٤	٧		١٦				١٤	٨	٨	١٢	١١	
٤	التنمية	٢٠٣		٢٨	٢٦	١٢		٢١				٢٢	٣٤	٢٨	٥٢	٣٥	
٥	الاعلام	٥٤		١	٣	١		٦				٣	٢	٣	-	٢	
٦	الشباب	٤٤		١٤	٣	٤		٧				٦	٣	٥	٦	٤	
٧	المجتمع المدني	٣٧		٨	٧	-		٥				-	٢	٢	-	٣	
٨	المرأة	٧١		٩	٥	٥		٢				٢	١٤	١٥	٣	٩	
٩	الزراعة	٣٢		-	-	-		١				٢	٣	٢٣	١	-	
١٠	الدينية	٨٣		٤	٥	١٢		٢٦				٢	-	١	٤	١	
١١	المهجرين	-		-	-	-		-				-	-	-	٦	-	
١٢	العشائر	٤٨		-	١	-		٢				-	-	-	-	-	

التخصصات في البيئة رقم (١):

ت	التخصص	ذي قار	بابل	واسط	القادسية	كربلاء	النجف	المتى	ميسان	المجموع
١	الحقوق	٥	٥	٦		٦				
٢	الاغاثة	١٥	٢٠	١٦		٢٦				
٣	الثقافة	١١	١٤	٧		١٦				
٤	التنمية	٢٨	٣٦	١٣		٢١				
٥	الاعلام	١	٣	١		٦				
٦	الشباب	١٤	٣	٤		٧				
٧	المجتمع المدني	٨	٧	-		٥				
٨	المرأة	٩	٥	٥		٣				
٩	الزراعة	-	-	-		١				
١٠	الدينية	٤	٥	١٢		٢٦				
١١	المهجرين	-	-	-		-				
١٢	العشائر	-	١	-		٢				

ملاحظات عامة:

١. التخصص الاعلى عدد هو التنمية والاغاثة
٢. الاهتمام الضعيف بالمرأة
٣. الاهتمام الضعيف بالمجتمع المدني
٤. ظهور المنظمات الدينية
٥. عدم الاهتمام بالمنظمات الداعمة للزراعة.

التخصصات في البيئة رقم (٢):

ت	التخصص	الابتدائي	صلاح الدين	نينوى	بغداد	التاميم	المجموع	النسبة %
١	الحقوق	٧	٩	٦	٣	٢١	٤٦	٧
٢	الاجاعة	٢٨	١٦	٣٦	٥٤	١٤	١٤٨	٢٥
٣	الثقافة	١٤	٨	٨	١٢	١١	٥٣	٩
٤	التنمية	٢٢	٣٤	٦٨	٥٢	٣٥	٢١١	٣٦
٥	الاعلام	٣	٢	٣	-	٢	١٠	٢
٦	الشباب	٦	٣	٥	٦	٤	٢٤	٤
٧	المجتمع المدني	-	٢	٢	-	٣	٥	١
٨	المرأة	٣	١٤	١٥	٣	٩	٤٤	٧
٩	الزراعة	٢	٣	٢٣	١	-	٢٩	٥
١٠	الدينية	٣	-	١	٤	١	٩	٢
١١	المهجرين	-	-	-	٦	-	٦	١
١٢	العشائر	-	-	-	-	-	-	-
	العدد الكلي						٥٨٥	

يظهر الجدول الخاص بالبيئة الثانية الملاحظات التالية:

١. ان التخصص الاعلى هو التنمية ثم الاجاعة وهذان التخصصان يشكلان تقريبا ٦٠% من المنظمات العاملة في هذه البيئة. والسؤال ما هي الاسباب؟
٢. ارتفاع في عدد المنظمات الحقوقية.
٣. هناك اهتمام اكثر بالمنظمات المعنية بالمرأة.
٤. هناك اهتمام بالمنظمات المعنية بالزراعة وخصوصا في نينوى.
٥. المنظمات المعنية بالمجتمع المدني قليلة جدا.

ان اهم وظائف م.م.م. العامة هي تنظيم وتفعيل دور المجتمع في تقرير مصيرهم، ويمكن اجمال الوظائف التالية:

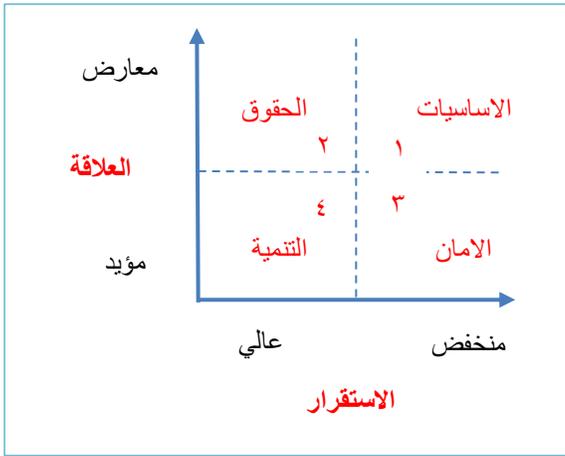
١. وظيفة تجميع المصالح.
٢. وظيفة حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها.
٣. زيادة الثروة وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة وتنميتها.

٤. افراز القيادات الجديدة في المجتمع.
٥. اشاعة ثقافة الديمقراطية.

السؤال المهم: ما هي الوظائف المطلوبة من م.م.م. في المجتمع العراقي؟

ايضا لا يمكن الاجابة على مثل هذه السؤال لعموم المجتمع العراقي او البيئات العراقية، وبالتالي لكل بيئة احتياجاتها وتحتاج الى وظائف مختلفة

هناك بعدين اساسيين في البيئة العراقية، البعد الاول الاستقرار (عالي- منخفض) والبعد الثاني العلاقة بالسلطة (مؤيد – معارض) كما في الشكل المجاور.



وفي الوضع العراقي تتواجد الحالات الاربعة المبينة في الشكل:

المربع (١) وهو الوضع الذي يواجهه المجتمع انخفاض في الاستقرار والشعور بالمعارضة للسلطة. عادة تكون الاحتياجات تتجه الى الاساسيات كالاغاثة وتكون الوظيفة للمنظمات هي الحفاظ على البقاء (الحفاظ على الهوية، الحفاظ على الوجود، الحفاظ على الديمغرافية الاجتماعية، الحفاظ على الحياة الانسانية. وتتمثل الان في العراق في المحافظات الغربية وشمال بغداد والتي نمثلها بالبيئة رقم (٢).

المربع (٢): وفيها الوضع الذي يواجهه المجتمع الاستقرار والشعور بالمعارضة للسلطة، وعادة تكون الاحتياجات في مثل هذه البيئة تتجه الى المطالبة بالحقوق، والاصلاح السياسي والمشاركة السياسية الفاعلة. كما في اجزاء من بغداد والبصرة.

المربع رقم (٣): ويواجهه المجتمع انخفاض في الامان والشعور بالتأييد للسلطة وعادة تكون الاحتياجات في مثل هذه البيئة السعي لتدعيم الامان واصلاح الاداء السياسي، كما في بغداد والبصرة ايضا.

المربع رقم (٤): ويواجهه المجتمع حالة الاستقرار العالي والعلاقو المؤيدة للسلطة، وعادة تكون الاحتياجات في مثل هذه البيئة تتجه الى التنمية والحفاظ على الاداء السياسي، كما في المحافظات الجنوبية المتمثلة في البعث بالبيئة رقم (١).

اذا قارنا النموذج السابق مع الخرائط الجغرافية واعداد المنظمات وتخصصاتها، نجد انها لا تغطي الاحتياجات للبيئات المختلفة، وهذا لاسباب كثيرة أهمها وجود رؤية توجه هذا القطاع وتزوده بالاتجاهية والهدفية، وليس أنشطة مبعثرة لا تنتج أي نوع من انواع التغيير، وسنحاول التطرق استيفاء هذا الجانب في التوصيات .

المحور الثاني:

الصورة الذهنية للمنظمات من وجهة نظر الشرائح الاجتماعية:

محاولة رسم الصورة الذهنية للعديد من المستويات الاجتماعية حول قطاع م.م.م. وفي عدة مستويات و عدة بيئات عراقية، وكشف التباين الحاصل ما بين البيئات الاجتماعية العراقية، ثم جمع بعض الحوارات التي تحاول تفسير هذه التباينات، السؤال الذي تم طرحه كان:

هل تعتقد أن منظمات المجتمع المدني في العراق؟
 ١- فاعلة ٢- يمكن تفعيلها ٣- فاشلة ٤- مسيسة ٥- فاسدة ٦- أخرى/

تم جمع التصور القائم لثلاث مستويات اجتماعية في كل من البيئتين^{١١}، وهي:
 ١. تصور النخب السياسية والعاملين في الحقل السياسي (ولم نشترط ان يكون مساندا او معارضا للسلطة)،
 ٢. تصور النخب المثقفة،
 ٣. تصور مسؤولي المنظمات وأعضائها والنشطاء.

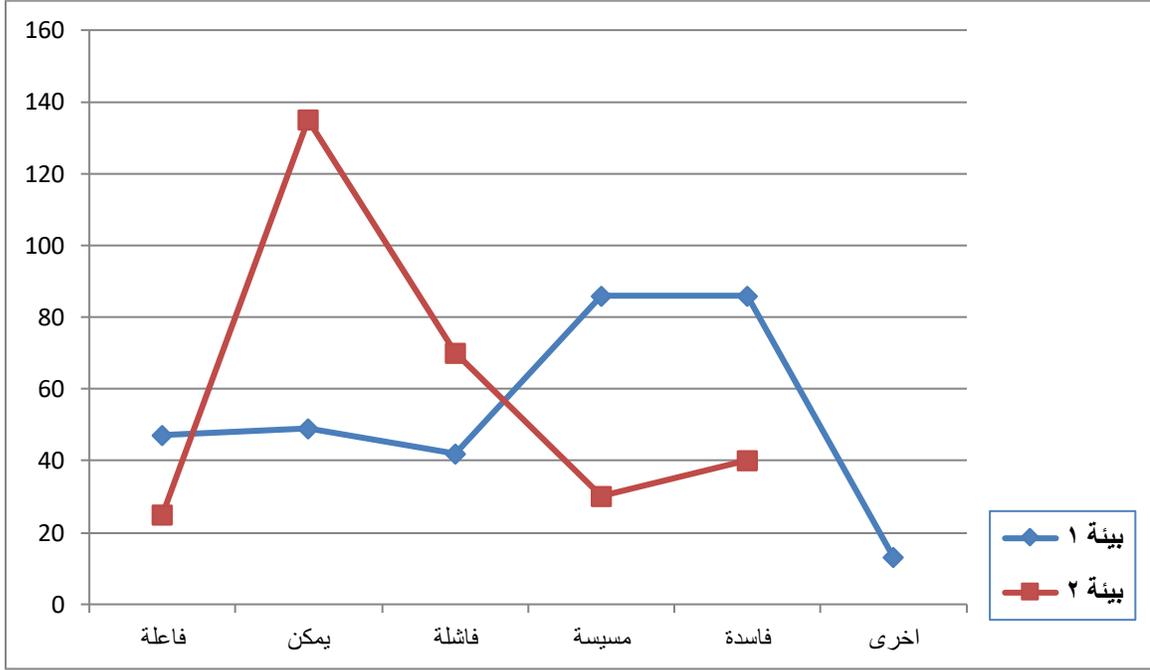
ويبين الجدول نتائج اجابات الفئات في البيئتين^{١٢}:

م ٢	البيئة (٢)			م ١	البيئة (١)			الفقرة التصور العام حول المنظمات
	اعضاء	النخب	السياسي		اعضاء	النخب	السياسي	
٢٥	%١٠	%٥	%١٠	٤٧	%٢٥	%١٥	%٧	١ فاعلة
١٣٥	%٥٠	%٤٥	%٤٠	٤٩	%٣٥	%١٠	%٤	٢ يمكن تفعيلها
٧٠	%٢٠	%٢٠	%٣٠	٤٢	%٥	%٢٠	%١٧	٣ فاشلة
٣٠	%١٠	%١٠	%١٠	٨٦	%٢٠	%٣٠	%٣٦	٤ مسيسة
٤٠	%١٠	%٢٠	%١٠	٨٦	%٢٠	%٢٠	%٢٨	٥ فاسدة
				١٣		%٥٥	%٨	٦ أخرى/ عميلة

من خلال النتائج نستطيع اجمال الاختلاف في التصورات ما بين البيئتين، ويبين الشكل التالي الفروق المهمة ما بين التصورات في البيئة العراقية، تم استخدام العمود م ١ و م ٢ لتوضيح الفرق:
 ■ التباين كبير وتكاد تكون الصورتين متناقضتين بشكل كبير

^{١١} المقصود بالبيئتين الشيعية والبيئة السنية وكما موضح بالجدول رقم ()
^{١٢} الارقام تم تقريبها الى اقرب رقم صحيح.

- ان هناك اتفاق متقارب ما بين المستويات الاجتماعية لنفس البيئة.
- السؤال المهم ما هو سبب هذا التباين الكبير ما بين الفئات والبيئات المتعددة.
- وكيف نتعامل مع هذا التباين؟
- وما آثار هذا التباين على كلا البيئتين؟



البيئة الاولى:

الملاحظات	البيئة (١)			الفقرة التصور العام حول المنظمات
	اعضاء	النخب	السياسي	
	٢٥%	١٥%	٧%	١ فاعلة
	٣٥%	١٠%	٤%	٢ يمكن تفعيلها
	٥%	٢٠%	١٧%	٣ فاشلة
الخوف والقلق من هذا القطاع	٢٠%	٣٠%	٣٦%	٤ مسببة
الخوف والقلق من هذا القطاع	٢٠%	٢٠%	٢٨%	٥ فاسدة
		٥%	٨%	٦ أخرى/ عميلة

من خلال عدد من الحوارات التي تسعى الى تفسير هذه النتائج:

- النخب السياسية:
 - هي اكثر الفئات العراقية في البيئتين تنظر الى قطاع المنظمات بسلبية كبيرة.
 - الكثير من السياسيين المستقلين يعتقدون عدم فاعلية القطاع، وعدم جدواه في احداث تغييرات ايجابية.
 - الشعور بان عوامل الفشل في هذا القطاع كبيرة.
 - الشعور بان م.م.م. هي واجهات للاحزاب وتقوم بما لا تستطيع الاحزاب فعله.
 - الشعور بان الكثير من تلك المنظمات هي فاسدة تستخدم هذا القطاع من اجل التكسب، وبطرق غير احترافية.
 - الشعور بان المنظمات هي واجهات للخصوم السياسيين من اجل مكاسب سياسية للخصوم.
 - الشعور بان المنظمات هي واجهات للارهاب احيانا.
 - الشعور بان المنظمات هي واجهات للتدخل الاجنبي.
 - الشعور بان المنظمات يجب ان يتم تحجيمها ومراقبتها، وفي حوار مع موظفين في دائرة المنظمات، يذكر احد الموظفين بانهم يملكون تصنيف للمنظمات (موالية ، ومعادية) .
- النخب المثقفة:
 - كانت ايجابية اكثر وتشعر بأهمية هذا القطاع.
 - هناك ايضا حساسية من التدخل الاجنبي.
 - هناك حساسية من التدخل في القيم الاجتماعية.
 - هناك خوف من القيام بتغيير اجتماعي او سياسي عبر تلك المنظمات.
 - هناك قلق وعدم ثقة في هذا القطاع.
 - الشعور بالتهديد من عمل بعض المنظمات في البيئة الاخرى.
- مسؤولي المنظمات واعضاءها والنشطاء:
 - أكثر شريحة ايجابية في تصورها فاعلية القطاع وامكانية تفعيله.
 - هناك ايضا تصور بان القطاع تم تسييسه واستخدامه من قبل الاحزاب السياسية.
 - ايضا هناك تصور بان العديد من المنظمات استخدمت للتكسب غير المشروع ولجمع الاموال بطريقة سيئة اساءت للقطاع ككل.

البيئة الثانية:

الملاحظات	البيئة (٢)			الفقرة التصور العام حول المنظمات
	اعضاء	النخب	السياسي	
	١٠%	٥%	١٠%	١ فاعلة
الحاجة الى القطاع	٥٠%	٤٥%	٤٠%	٢ يمكن تفعيلها
	٢٠%	٢٠%	١٠%	٣ فاشلة
	١٠%	١٠%	٣٠%	٤ مسيئة
	١٠%	٢٠%	١٠%	٥ فاسدة
				٦ أخرى/ عميلة

من خلال عدد من الحوارات التي تسعى الى تفسير هذه النتائج:

- النخب السياسية:
 - الشعور بحاجة كبيرة الى هذا القطاع بسبب الازمات الكبيرة التي مرت بها البيئة.
 - الحاجة الى التدخل الاجنبي والمساعدة الخارجية.
 - الحاجة الى التواصل مع المجتمع ومع ضعف ثقة المجتمع بالسياسيين.
 - الحاجة الى تحريك عملية البناء العمراني والاقتصادي والاجتماعي ويجاد مؤسسات لحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع.
 - الخوف من ان تنافس تلك المنظمات السياسيين الذين يشعرون بهشاشة مواقعهم.
 - الخوف من التدخل الاقليمي لصالح قوى سياسية منافسة.
 - الخوف من تغيير المزاج السياسي الاجتماعي تجاه الكتل الكبيرة في المجتمع.
- النخب المثقفة:
 - أظهرت شعورها بامكانية تفعيل هذا القطاع.
 - ايضا اظهرت المخاوف من التأثير على الثقافة الاجتماعي والبعض عبر عن مخاوف الانفتاح والتحلل والحرية الفردية وعلى القيم والاعراف العشائرية.
 - هناك حساسية من قيم تحرير المرأة واثارة الغيرة ضد هذا الموضوع.
 - هناك شعور بالحاجة الى الدفاع عن الحقوق المنتهكة للمجتمع.
 - هناك شعور بتضخم أزمة الارامل والايتم والنازحين.
 - هناك شعور بفشل السياسيين والحاجة الى تدخل خارجي للضغط على السياسيين لتغيير الأوضاع.
 - هناك شعور بالفشل الاداري والتربوي والتنظيمي والاهمال الشديد من الحكومة المركزية للمناطق الخاصة بهذه المحافظات.
 - عدم التفهم العالمي لقضايا هذه المحافظات وتعميم الاتهام بالارهاب من اكبر المشاكل، كذلك الاحتماء بالطائفة والطائفية ولد الحاجة الى افق جديد.
- مسؤولي المنظمات واعضاؤها والنشطاء:
 - من اقل الاستجابات في الجواب على هذه الاستبانة كانت من قبل هذه الشريحة.
 - اكثر الاجابات تم الحصول عليها من النشطاء.

- ايضا اظهر الى الحاجة الى تفعيل هذا القطاع.
- الخوف من الهيمنة وانتهاك الحقوق باسم الارهاب والعمل على تحفيف منابع الارهاب.
- الخوف من القيام بالعمل المدني لانه مستهدف من كل الاطراف وغير مدعوم.
- صعوبة تسجيل المنظمات داخل العراق ودائرة المنظمات تعرقل التسجيل، خصوصا في حقل حقوق النسان او مجال تنمية المجتمع المدني، والعديد لم يتمكنوا من تسجيل منظمات داخل العراق.
- عدم حصانة عمل المنظمات وهناك استهداف امني.
- المجتمع يتحسس من المنظمات واعتاد على العمل الاغاثي السلبي وهو توزيع المواد العينية او الاموال.
- هناك عدم تفهم للمشكلة من قبل المنظمات الاجنبية والامم المتحدة لهذه البيئة .
- هناك عدم تفهم عالمي واقليمي لمشكلة المناطق السنية.
- هناك عدم تفهم اجتماعي عراقي لطبيعة المجتمع السني بسبب تراكم الصور السلبية والاتهام بالارهاب.
- العشائرية في الكثير من المناطق تسبب عرقله واستهداف للمنظمات.
- المعارضون العنفيون يعملون على ابتزاز المنظمات.
- الشعور بان التسبيك غير الرسمي هو الحل.

المحور الثالث من الدراسة:
العوامل المؤثرة على فاعلية منظمات المجتمع المدني العراقي:

تحديد ووصف العوامل المؤثرة على فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق، وتم على مرحلتين، الاولى طلب تحديد أثر العوامل، والثانية عبر عدد من الحوارات تم تحديد مفردات لكل عامل من تلك العوامل.

اولا: تحديد العوامل:

تم اعداد مجموعة من الاسئلة تهدف الى تحديد تصور المستويات الاجتماعية عن العوامل المؤثرة على قطاع م.م.م.، ومجموعة الاسئلة تم استخلاصها من عدد من مقاييس الاداء الوظيفي، وبعد ترشيح ١٠ من عدد كبير من المؤشرات، تم اعتماد المؤشرات المرشحة وكالتالي:

حدد مستوى تأثير العوامل على منظمات المجتمع المدني في محافظتك ومن وجهة نظرك، عبر عن مستوى التأثير من (١ الى ١٠) حيث ان الرقم ١٠ يمثل الاثر الاكبر، والرقم ١ يمثل ادنى مستوى للأثر.

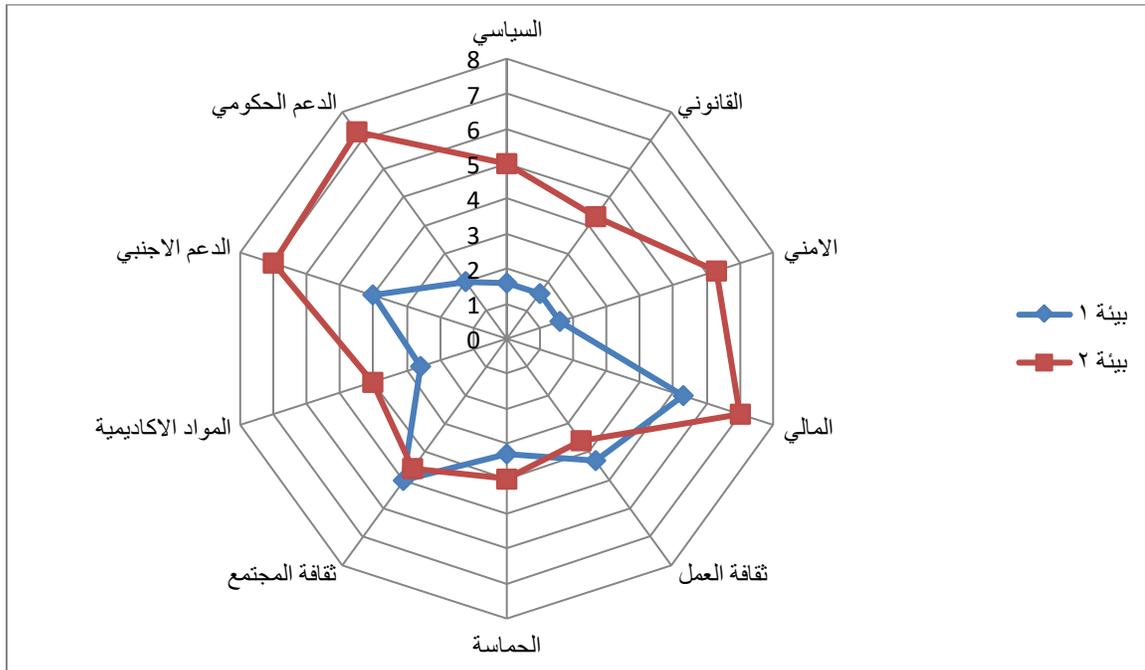
ت	العوامل	مستوى التأثير
١	كم أثر العامل السياسي على فاعلية م.م.م.؟	
٢	كم أثر العامل القانوني والتشريعات على فاعلية م.م.م.؟	
٣	كم أثر الوضع الامني على فاعلية م.م.م.؟	
٤	كم تقدر الحاجة الى الدعم المالي وتمويل الانشطة؟	
٥	كم تقدر الحاجة الى ثقافة العمل ضمن م.م.م.؟	
٦	كم تقدر نقص الحماسة لاجزاء م.م.م.؟	
٧	كم تقدر أثر ثقافة المجتمع السلبية ضد م.م.م.؟	
٨	كم تقدر الحاجة الى المواد الاكاديمية لتفعيل م.م.م.؟	
٩	كم تقدر الحاجة الى دعم المنظمات الاجنبية لتفعيل م.م.م.؟	
١٠	كم تقدر الحاجة الى الدعم الحكومي لتفعيل م.م.م.؟	

تم استحصل المعلومات من البيئة (١) والبيئة (٢)، ووفق المستويات الاجتماعية الثلاثة المقصودة، وهي النخب السياسية، والنخب المثقفة، ومسؤولي م.م.م. واعضاؤها والنشطاء.

والنتائج^{١٣} كالتالي:

المجموع	البيئة (٢)			البيئة (١)			العوامل	ت
	نشطاء	متقف	السياسي	نشطاء	متقف	السياسي		
٢٠	٣	٤	٨	١	٢	٢	السياسي	١
١٨	٢	٤	٧	١	٢	٢	القانوني	٢
٢٤	٤	٦	٩	١	٢	٢	الامني	٣
٣٧	٨	٧	٦	٨	٦	٢	المالي والتمويل	٤
٢٤	٢	٦	٣	٢	٥	٦	ثقافة العمل	٥
٢٢	٦	٤	٢	٢	٤	٤	الحماسة	٦
٢٩	٦	٥	٣	٧	٦	٢	الثقافة الاجتماعية	٧
٢٠	٤	٦	٢	١	٥	٢	المواد العلمية	٨
٣٣	٨	٧	٦	٧	٣	٢	دعم م.م.م. العالمية	٩
٢٨	٨	٥	٩	٤	١	١	الحاجة للدعم الحكومي	١٠

يمكن تمثيل معدل الفرق ما بين البيئتين بالشكل التالي:



يبين الشكل التباين في العوامل المؤثرة على قطاع منظمات المجتمع المدني ما بين البيئتين، وكالتالي:

١. هناك ٤ عوامل حادة التباين كما في الشكل السابق النصف العلوي من الشكل.

^{١٣} الأرقام تم تقريبها الى اقرب عدد صحيح

٢. هناك تطابق في النصف السفلي من الشكل السابق.

وهذا يوضح ان العوامل التي تؤثر على فاعلية منظمات المجتمع المدني تتباين بين البئات العراقية، والتباين حاد وكبير وليس تباين طفيف، وهذا ما ينبغي التنبيه عليه وأخذة بعين الاعتبار من قبل جميع المهتمين والمتعاملين مع هذا القطاع.

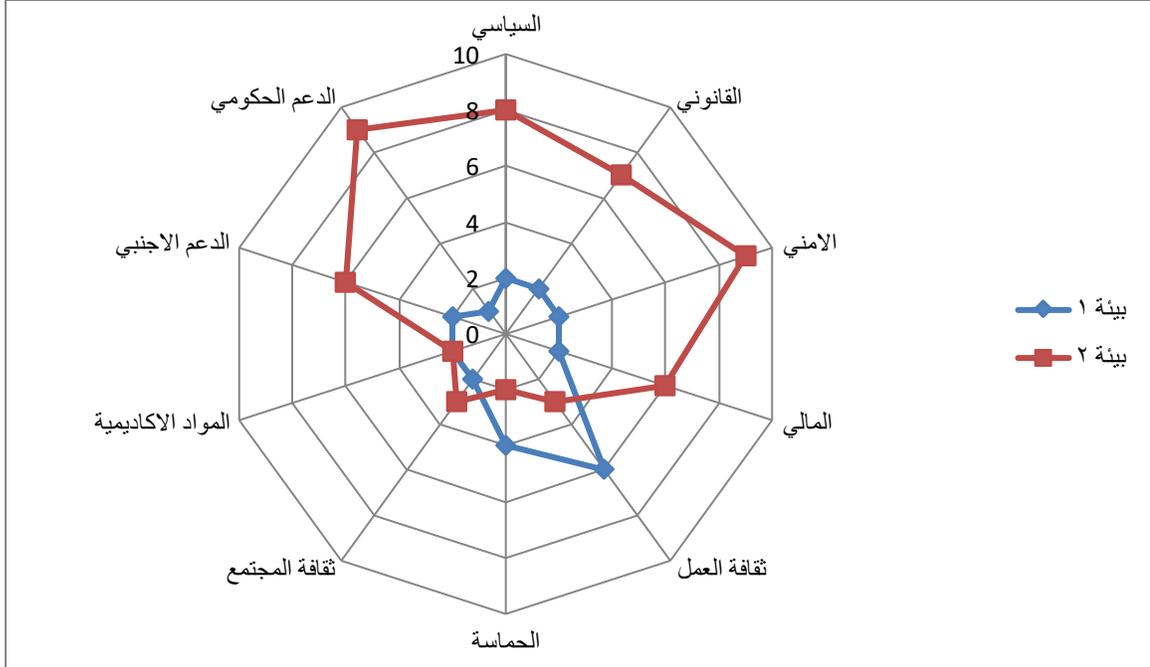
التباين في البيئة التي تكونها السلطة هي المكان الذي يمتاز بحدة التباين وكذلك الدعم الحكومي، وسيتم التطرق الى تفسير تلك التباينات

تصور العوامل بالنسبة الى البيئة السياسية

عند مقارنة التصورات السياسية للعوامل المؤثرة على فاعلية المنظمات في بيئاتهم، نجد التباين الكبير وعدم الاتفاق على الكثير من النقاط، البيئة (١) لا يتحمس السياسيون الى العمل المدني ويعتبرونه غير مجدي، وحتى المعارضون منهم، اما البيئة (٢) فبسبب حالة المعارضة السياسية فالشعور بضرورة هذا القطاع لتدعيم الحقوق وتحقيق بعض الاحتياجات الاجتماعية، وهذا من اكبر الاختلافات، وعند المقارنة بين التصور للعوامل كما في الجدول ادناه:

ت	العوامل	البيئة (١)	البيئة (٢)
		السياسي	السياسي
١	السياسي	٢	٨
٢	القانوني	٢	٧
٣	الامني	٢	٩
٤	المالي والتمويل	٢	٦
٥	ثقافة العمل	٦	٣
٦	الحماسة	٤	٢
٧	الثقافة الاجتماعية	٢	٣
٨	المواد العلمية	٢	٢
٩	دعم م.م.م. العالمية	٢	٦
١٠	الحاجة للدعم الحكومي	١	٩

اما الشكل التالي يبين التباين ما بين تصور أثر العوامل المؤثرة للنخب السياسية ما بين البيئة (١) والبيئة (٢)،



وفي هذا الشكل يبين اكبر تباين ما بين شريحتين الاولى متخوفة ومتشككة من هذا القطاع، والثانية تشعر بالحاجة الى تفعيل عمل المنظمات.

ونستطيع اجمال تصور العوامل بالنسبة الى البيئة (١) في ثقافة العمل والحماسة، وتوقع توفر كل العوامل الاخرى التي تؤثر على المنظمات، أما النب السياسية في البيئة رقم (٢) فنجد ان العوامل المؤثرة هي الدعم السياسي والدعم الحومي والحاجة الامن والدعم القانوني، وبالتالي فالعوامل الحاسمة كلها متعلقة بالصراع السياسي ما بين تلك النخب،

ثانيا: تحديد مفردات العوامل

عبر اجراء حوارات متعدد حول العوامل ، تم تحديد عدد من المفردات لكل عامل، المفردات تحاول وصف تلك العوامل وسبب اهميتها، وكالتالي:

١. كيف يؤثر العامل السياسي على فاعلية م.م.م. في العراق:
 - الاحزاب السياسية تعرقل عمل المنظمات.
 - الاحزاب والقوى السياسية توظف المنظمات للدعاية والترويج لتلك الاحزاب.
 - الاحزاب السياسية تنظر الى المنظمات على انها ادوات للتدخل الاجنبي.
 - الاحزاب السياسية تنظر الى بعض المنظمات على انها واجهات للقوى المتطرفة والارهاب.
٢. كيف تؤثر التشريعات القانونية على فاعلية م.م.م.:
 - قانون م.م.م. ينظم عمل منظمات المجتمع المدني.
 - م.م.م. لا تملك حماية قانونية لعملها.

- م.م.م. تواجه مشكلة في التعامل مع ملف الحريات والحقوق من الجانب القانوني.
- م.م.م. تواجه صعوبة في التعامل مع ملف حقوق الانسان.
- م.م.م. تواجه صعوبة في القيام بعمليات الرقابة والتدقيق.
- ٣. كيف يؤثر العامل الامني على فاعلية م.م.م.:
- م.م.م. لا تمتلك علاقة ايجابية مع القوى الامنية.
- لا تتقاطع فعاليات المنظمات مع الاجراءات الامنية.
- م.م.م. مستهدفة من قبل القوى المسلحة خارج نطاق الدولة.
- اعضاء م.م.م. يشعرون بالاستهداف والتهديد.
- عندما تقوم المنظمات بالوقفات الاحتجاجية يكون موقف القوى الامنية حياديا.
- ٤. كيف يؤثر العامل المالي والتمويل على فاعلية م.م.م.:
- عدم قدرة المنظمات تأمين رواتب الموظفين فيها.
- الدعم الذي تتلقاه م.م.م. لا يتناسب مع الاحتياجات التشغيلية.
- الجهات الممولة تفرض برامجها ومشاريعها على المنظمات
- م.م.م. وسيلة للكسب والاتجار وليس وسيلة لتحقيق مصالح المجتمع.
- صعوبة تمويل المشاريع التي تسهم في التأثير الاجتماعي.
- ٥. كيف تؤثر ثقافة العمل على فاعلية م.م.م. :
- لا توجد كوادر كفاءة لادارة م.م.م..
- عدم قدرة المنظمات على وضع الخطط والبرامج.
- عدم قدرة المنظمات على تنفيذ الحملات .
- ضعف ثقافة العمل الطوعي في المجتمع ضمن مبادرات م.م.م..
- محدودية المبادرات ونمطيتها بحيث يكون اثرها محدود.
- التنافس السلبي بين المنظمات الفاعلة.
- ٦. كيف تؤثر حماسة الاعضاء على فاعلية المنظمات:
- ضعف حماسة اعضاء المنظمات.
- ضعف الدعم المادي هو سبب ضعف الحماسة وعدم القدرة على التفرغ للعمل.
- اعضاء المنظمات من الفئة الشبابية ما بين ٢٠ الى ٣٠ سنة.
- عدم قناعة أفراد المؤسسات بجدوى العمل وجديته.
- العمل في المنظمات يمتاز بالرتابة وعدم التجدد.
- ٧. كيف تؤثر ثقافة المجتمع على فاعلية م.م.م.
- المجتمع ينظر الى م.م.م. على انها وسيلة لاستحصال الاغاثات والمنح المالية.
- ضعف ثقافة العمل الطوعي ضمن قطاع المنظمات.
- المجتمع يعتقد بأن م.م.م. واجهات لقوى سياسية وتعمل لاغراض الترويج السياسي.
- ترتبط صورة المنظمات بالغزو الفكري الغربي وتثير الخوف على الاصاله.
- ترتبط صورة المنظمات بموضوع التحرر او التحلل الاخلاقي، خصوصا عند الحديث عن موضوعه المرء والجنندر.

- تصطدم م.م.م. بالثقافة العشائرية الاجتماعية.
- ارتبطت العديد من المراكز الثقافية بالنوادي الليلية والبارات صالات القمار.
- ٨. كيق يؤثر العامل العلمي والاكاديمي على فاعلية م.م.م..
- ضعف الخبرات والتجارب التي تخص العمل في م.م.م..
- ضعف الدعم الاكاديمي والثقافي للمنظمات.
- كثرة برامج التمكين للمنظمات.
- تدريب المنظمات عملية شكلية.
- م.م.م. الاجنبية تقدم دعما علميا محدودا.
- ترجمة الادبيات العلمية الخاصة بهذا القطاع محدود جدا.
- قلة الاحصائيات والبيانات التي تمكن المنظمات من العمل والتعرف على قضايا المجتمع.
- قلة الجهود الاكاديمية لقياس أثر منظمات المجتمع المدني.
- كثرة النقد العام والترويج لفشل المنظمات.
- ٩. كيف يؤثر دعم م.م.م. الاجنبية على فاعلية المنظمات:
- م.م.م. الاجنبية تسهم في تطبيق برامجها بغض النظر عن الاحتياج الحقيقي.
- هناك استغلال من بعض المنظمات الاجنبية للمنظمات العراقية.
- يقتصر دعم م.م.م. الاجنبية على تقديم اموال لتنفيذ مشاريع ليس لها علاقة بالواقع.
- هناك من يعتقد بأن م.م.م. الاجنبية هي ادوات للتدخل الاجنبي في الشأن العراقي.
- لا تملك م.م.م. تصورا عن واقع المشكلة العراقية الاجتماعية.
- م.م.م. الاجنبية تعتقد بان م.م.م. العراقية فاسدة وتعمل من أجل استحصال الاموال فقط.
- ١٠. كيف يؤثر الدعم الحكومي على فاعلية م.م.م. :
- دائرة م.م.م. غير داعمة لعمل المنظمات العراقية .
- تعمل دائرة م.م.م. التابعة الى مجلس الوزراء على تصنيف المنظمات وفق التوجهات السياسية الخاصة بالسلطة السياسية.
- مؤسسات الدولة تتعامل بطريقة ايجابية مع حملات م.م.م..
- الحكومة لا تصدر توجيهات لتنمية قطاع م.م.م..

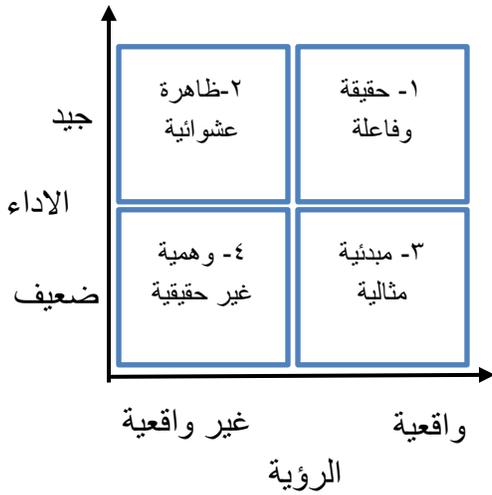
ثالثا: الحوارات والاستنتاجات

هذه ابرز التصورات التي تم جمعها من خلال اللقاءات والحوارات مع مختلف النخب، ولا تعني القبول او الرفض ، والتوصية هنا بان يتم دراسة تلك المفردات والعناصر عبر ورش ثم استبيان شريحة اجتماعية اخرى من اجل الخروج بحلول تواجه تلك التصورات السلبية ضمن تلك العوامل.

هنا نحتاج الى وضع معايير مشتركة للعمل وللتقييم، يتناسب مع تعدد البيئات الاجتماعية، وفي النهاية يحكم جميع انماط عمل المنظمات بعدين مهمين:

البعد الاول: الرؤية،

البعد الثاني: الاداء.



الرؤية مقابل الاداء اول المقاييس المعتبرة لتحليل واقع المنظمات،

اولا: الرؤية: وهي الصورة المستقبلية التي تطمح الى تنفيذها المنظمة وتسعى للوصول اليها، أو هي صورة المجتمع أو البيئة الاجتماعية التي يسعى قطاع المنظمات لتحقيقه.

مصادر الرؤية: تتباين مصادر اشتقاق الرؤية لكن في الغالب يكون هناك عدد من العناصر الاساسية التي تشكل الرؤية:

- ١ . الواقع (المشكلة الاجتماعية).
- ٢ . الادبيات الاكاديمية
- ٣ . الوعي العام بالمشكلة
- ٤ . ثقافة العمل (ادبيات العمل المدني).
- ٥ . الايديولوجيا لقيادة المؤسسة.

السؤال المهم: من المسؤول عن انتاج رؤية للمنظمات المجتمع المدني؟

هل هي مسؤولية المنظمة المنفردة؟ أم هي مسؤولية يشترك بها العديد من المستويات الاجتماعية؟ لتقرير عملية انتاج الحلول والمشاركة الواسعة فيها.

اذا كانت المسؤولية جماعية، فما هو دور:

- النخب السياسية في انتاج هذه الرؤية.
- النخب المثقفة
- مراكز الدراسات والمعلومات.
- الاكاديميون والمفكرون
- رجال القانون ومنظروا القوانين.

- الاقتصاديون، ومنظروا الاقتصاد.
- منظمات المجتمع المدني والنشطاء.
- المنظمات العالمية ، وبالذات الامم المتحدة.

غالبا يكون انتاج هذه الرؤية يتم من النخب الفكرية السياسية، ويتبنى بلورة هذه الرؤى السياسية الاجتماعية كل من المثقفون والاكاديميون والنشطاء، اما في الواقع العراقي فالى الان لا يوجد من يبيلور هذه الرؤية ولا يوجد من ينطلق من الحالة المحلية المنطقية الى الحالة الوطنية.

هذا القصور ينبغي العمل على سد الفراغ فيه، وهو من أكبر مصادر اخفاق هذا القطاع، ثم تنتظم الاسباب الاخرى والعوامل الاخرى تباعا.

التوصيات في هذا الجانب:

- العمل على ايجاد بؤرة تجمع تلك النخب وتعمل على بلورة سلسلة ممنهجة من ورش العمل.
- العمل على انتاج خرائط للعمل توصف الطريق للوصول الى الرؤية.
- العمل على الترويج لهذه الرؤية لكل النخب والعاملين والاكاديميين والنشطاء ليتم نقدها او وتصويبها والاستفادة منها.
- بناء انتظام للفعل المدني (م.م.م.) وسلسلة من الاولويات تلهم جميع تخصصات المنظمات، وستلتزم حتى المنظمات الاجنبية بهذه الرؤية اذا وجدت. وهنا سيكون العمل الخارج عن الرؤية الوطنية المدنية غير ضار او اضافة نوعية مهمة.
- سيحقق تنافس في التنفيذ والالتزام والنتائج وكل من المنظمات والنخب ستستطيع ان تنقد او تقيس الاثر وهي حالة تضاعف الايجابيات.

ثانيا: الاداء:

ونقصد بالاداء الجهد مقابل الاثر، والجهد هو الجهد البشري والفكري والمالي والمادي والوقت، وهو نتيجة التخطيط والخطوة ونتيجة توفر الموارد ونتيجة توفر الخبرة في استخدام الموارد لتحقيق النتائج. والاداء الذي سيتم وصفه بناء على رؤى متعددة مناطية وايدولوجية، ومن الضروري التطرق الى الاداء في هذا البحث ايضا لتبيان نقاط مهمة تثبت اتباين الشديد في البيئة العراقية.

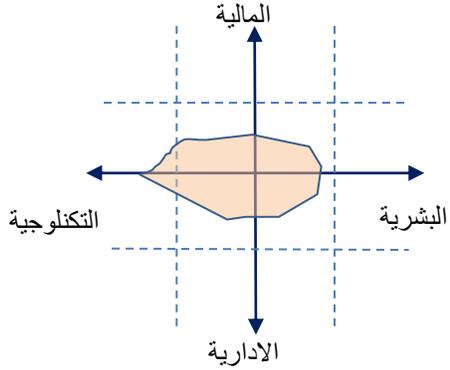
والاداء يتأثر بالمحاور التالية^{١٤}:

١. قدرات المنظمة،
٢. القدرة على التفاعل مع البيئة الوسيطة،
٣. مؤشرات تتعلق بالاثر على البيئة.

^{١٤} أماني قنديل/ مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي

١- قدرات المنظمة: وتتضمن العوامل الداخلية للمنظمات التي تساعد على الاداء، وتتمثل في القدرات البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية والتنظيمية، وسنتناول

سنوصف العناصر الاربعة وفق المصفوفة التالي، حيث يضع الشكل العناصر الاربعة لقدرات المنظمات العراقية^{١٥}،



القدرات البشرية: التقييم العام للمنظمات بأن القدرات البشرية ضعيفة، وقدرة المنظمات على توظيف العاملين ايضا ضعيفة، والعمل التطوعي مع المنظمات ايضا ضعيف:

الاسباب:

- القدرة على التوظيف تعتمد على الامكانيات المالية.
- الانتاجية العامة للموظف العراقي (لاسباب معينة) ضعيفة.
- القدرات الادارية وادارة الموارد البشرية يؤثر على استمرارية وانتاجية وحماسة العاملين.

ضعف التطوع مع أنشطة المنظمات:

- عدم اعتياد المجتمع على التطوع في الاعمال المدنية.
- الشعور بعدم الجدوى.
- الشعور بالاستغلال، فالمبادرات حسب تصور العديد من الشباب تدر ارباح الى المنظمات، وبالتالي التطوع المجاني هو لصالح الكسب المالي للمنظمات.
- سوء الصورة الاجتماعية المتكونة حول عمل المنظمات.
- عدم اعتياد التبرع المالي او المادي الى المنظمات.

التوصيات:

١. غياب الرؤية التي تنظوي تحتها المنظمات العاملة، وغياب نشر الوعي بالرؤية.
٢. غياب الافكار والثقافة الدافعة لى العمل المدني.
٣. غياب الأنشطة التخطيطية التي تحول الافكار الى حراك اجتماعي ومنظماتي.
٤. التركيز على العمل الجاد وتقديم نماذج مدنية ايجابية للمجتمع.
٥. المجتمع مدرب للعمل التطوعي الاجتماعي (العشائري) ويمكن توظيف هذه العادات الاجتماعية وتحتاج الى بنية ثقافية معينة لتوظيف هذه الخصيصة الاجتماعية.
٦. المجتمع ايضا مدرب على الأنشطة الشعائرية والدينية الطوعية وهذا ايضا يتطلب الاستفادة من تلك البنى الاجتماعية.

^{١٥} ورشة عمل مع عدد من المنظمات ٢٠٠٣

٧. المجتمع ايضا مدرب على التبرع الاجتماعي والديني، وتحكم عملية التبرع اعراف او معتقدات، وهذه ايضا ميزة لم تستطع الثقافة المدنية من استعمالها.

القدرات المالية:

واحدة من المشاكل الكبير في هذا القطاع، وربما احد اهم العوامل في تعثر نمو المنظمات في العراق، ويؤثر هذا العامل على كل العناصر الاخرى المؤثرة على الفاعلية، ارتبطت مشكلة التمويل بالصورة السلبية السائدة عن المنظمات بأنها فاسدة، وارتبطت بطريقة تأسيس هذا القطاع والدعم المالي الكبير الذي انفق بدون تخطيط مما وفر بعد ٢٠٠٣ للكثير من المجاميع الاحتياطية طريقة للكسب على حساب هذا القطاع المهم، كما وارتبطت بضعف الاداء العام كونه قطاع ناشئ جديد، والتأثيرات او الاستخدامات السياسية لهذا القطاع.

اولا: اشتراطات تسجيل المنظمة:

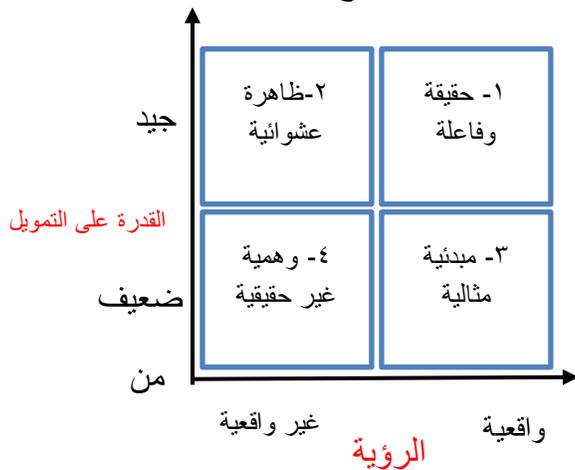
يشترط القانون الحلي على المنظمات عدد من الاشتراطات التي تشكل عبئا ماليا، اهمها ايجار مقر معنون ومحدد، وهذا يتطلب

- مبلغ الايجار (لا يقل عن \$٣٠٠)
- راتب على الاقل موظف (لا يقل عن \$٥٠٠)
- اجرة الكهرباء (\$١٠٠)
- اجرة الانترنت (\$١٠٠)
- المتطلبات التشغيلية (\$٢٤٠) بواقع (\$١٠ باليوم)
- الاثاث والمواد الثابتة (\$١٠٠٠)

هذا التصور لمنظمة جدا بسيطة سيكلف سنويا كموازنة تشغيلية ما يقارب: \$١٢٤٠ عدا المواد الثابتة والاندثارات. كل اضافة لموظف تعني زيادة كبيرة، بالعموم المنظمات المتوسطة تحتاج

شهريا ٢٥٠٠-٣٠٠٠ دولار، اي سنويا ٣٠,٠٠٠ الى ٣٦,٠٠٠ دولار، واغلب المنح ترفض تقديم مثل هذا الدعم.

اذا قاطعنا ما بين قدرة المنظمة على التمويل وواقية الرؤية للمنظمة ستتكون المساحات الاربعة المبينة بالشكل.



المربع المقصود (رقم ١) منظمة ذات رؤية صحيحة وواقعية وقدرة على تمويل انشطتها، هذه المساحة مطلوب دفع المنظمات اليها مع اشتراط الانجاز وبناء الاثر، ان القليل جدا

المنظمات تقع في هذه المساحة، لعدة اسباب:

- انتاج الرؤية الحقيقية المطلوبة تحتاج الى عمل مدني وثقافي واكاديمي في الغالب غير موجود في هذا النطاق.
- الجهات المانحة عادة تعرض برامجها المتنوعة والمتعارض احيانا مع تصورات المنظمة، وبالتالي بعد زمن من العمل تتحول الرؤية الحقيقية الى حلم غير واقعي لا يمكن تنفيذه وتتحول المنظمة الى اما الى اداة لتنفيذ مشاريع خاصة بالجهات المانحة وبطريقة عشوائية لا تسمح بالبناء التراكمي والمعرفي (المربع ٢) ، او تتحول الى المربع (٣) منظمة مبدئية غير فاعلة ولا تستطيع تمويل انشطتها او الاستمرار.
- المنظمات القادرة على التمويل هي المنظمات المرتبطة برؤية ايديولوجية او توجه سياسي داعم، وعادة هذه المنظمات تبني توجهات احادية لا تحقق اهداف المجتمع المتنوع مقابل عجز المنظمات واصحاب الرؤى من تحقيق بنى الجماعة صحيحة.

التوصيات:

١. تقليل الابعاء المالية، سواء بتجاوز فكرة الايجار وتحويل المنظمات الى كيانات مرتبطة بالتشبيك الالكتروني.
٢. الدعم المادي للمنظمات على اساس الرؤية.
٣. المشاركة بإعداد البرامج مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية، وعدم فرض البرامج والمشاريع على المنظمات نتيجة للحاجة الى استمرا التمويل.
٤. الاعتماد على التمويل الداخلي وانتاج ثقافة التبرع المحلي، وهذا يحتاج الى انتاج رؤى فكرية تروج بين العديد من شرائح المجتمع لتنتج دعما ماديا للمنظمات.
٥. القطاع الخاص والقطاع العام ممكن ان يمول أنشطة المنظمات اعتمادا على القناعة والانتاجية والموثوقية.
٦. قيام المنظمات بجهد اخلاقي وهو جمع النشطاء المفكرين والعاملين على تطوير الرؤى الفكرية والترويج لتلك الرؤى.
٧. عدم تورط النشطاء العاملين بالميدان التغييرية على انشاء منظمة رسمية لان الكثير من التجارب اثبتت انها تستنزف الوقت وتضيع الرؤى الحقيقية.

القدرات الادارية :

تفتقر ثقافة العمل في المجتمع العراقي الى ثقافة الالتزام الوظيفي وهذا نتيجة للتراكم السابق، وفي هذا المجال هناك حاجة الى تدريب الكوادر وتنظيم مهاراتهم ثم محاسبتهم على عدم الالتزام. لكن في العموم هذا الجانب ممكن التغلب عليه اذا كانت الثقافة والارادة متوفرة.

القدرات التكنولوجية:

مع تزايد الاعتماد على التقنيات هناك العديد من الابداعات التقنية التي بدأت تستخدم في هذا القطاع، والتصور العام ان المجتمع العراقي متبني للتقنيات وحب لاستخدامها، وغالبا يتم تجاوز الكثير من العوائق التقليدية عبر استخدام تلك التقنيات، وهي لاتعد عائقا للاداء.

٢- القدرة على التفاعل مع البيئة الوسيطة:

وتتضمن البيئة الوسيطة كل الحيز الذي تتعامل معه المنظمات بمستويات متعدد من الحوار والتعبئة والتثقيف والتوعية والبناء والتغيير وغيرها من العمليات الاجتماعية او السياسية او الادارية.

وتتضمن البيئة كل الحيز الاجتماعي والى حدود المؤسسات التنفيذية والرقابية، وستتناول البيئة السياسية والبيئة الاجتماعية.

اولا: البيئة السياسية:

الاداء يرتبط بالعلاقة بالسلطة مباشرة وبطريقة مؤثرة وواضحة، فالسلطة تنظر الى كل البيئة على وفق بعد واحد ذو طرفين (التضامن مع السلطة – المعارضة)، و تتدرج ما بين الطرفين التصور المتبادل ما بين السلطة والمنظمات الاجتماعية.



ويكون هذا المتصل مساحات متعدد لتقييم اداء المنظمات من قبل القوى السياسية الاساسية:

- مساحات العمل الموالية : وهي عندما تكون الانشطة موالية للقوى السياسية.
- المساحة المسكوت عنها: عندما تكون الانشطة ضمن مساحة التأييد.
- المساحة التي تواجه بالشك: عندما تكون الانشطة لاتعبر عن موقف مضاد.
- المساحة المتهمه: عندما تكون الانشطة توجه نقد للاداء السياسي.
- المساحة المجرمة: عندما تكون الانشطة معرضة للاداء السياسي.

وهذه المساحات تختلف حسب البيئات العراقية المختلفة، فنجد انه في البيئة رقم (١) المؤيدة للسلطة، المنظمات تكون وفق هذا المتصل على التالي:

- منظمات تعتبر واجهات للاحزاب الاساسية في تلك المناطق، وكل انشطتها هي للكسب الانتخابي لصالح تلك الاحزاب، واستمرار الوضع الحالي، وتتخذ هذه المنظمات شكل المنظمات الاغاثية غالبا، وبدأت تتجه باتجاه الثقافة للتأثير في الوعي الاجتماعي. تمتلك هذه المنظمات الحماية والتمويل وشبكة العلاقات التي تؤهلها الى لتنفيذ مشاريعها.

- المنظمات الدينية: والتي تتبنى موقفا ايديولوجيا وتسعى الى كسب المؤيدين ونشر الافكار الدينية، ايضا تتخذ الاغاثة وظيفه اساسية لها، وتتخذ بنسب اقل الوظيفة الثقافية. تمتلك هذه المنظمات ايضا الحماية والتمويل وشبكة العلاقات الجيدة والدعم السياسي.
 - المنظمات المهنية: التي تسعى لتحقيق مطالب جزئية لقطاع مهني معين في المجتمع، وهذه في الغالب تسعى الى تنفيذ مشاريعها بالجهود الشخصية، وتواجه مشكلة التمويل والعلاقات وبالتالي العديد من مثل هذه المنظمات توقف عن العمل او تحول الى مجرد تسجيل بدون تواجد حقيقي في المجتمع.
 - المنظمات التي تسعى الى بناء مجتمع مدني وتسعى الى نشر الوعي والتمكين الاجتماعي ، غالبا هذه المنظمات تصنف على انها معارضة للسلطة، ويتم التعامل مع تلك المنظمات مابين الشك الى المعادة، لا تحصل في الغالب مثل هذه المنظمات على الدعم الحومي او الحماية او التمويل، وانما الفاعل من تلك المنظمات هي ايضا تابعة الى اتجاهات سياسية قوية^{١٦}،
 - المنظمات التي تتبنى ايديولوجية معارضة للتدين: ويتم التعامل مع تلك المنظمات على اساس المعادة والتضييق او الاستهداف والتهديد،
 - المنظمات الدينية التي تتبنى اتجاهات منافسة للاتجاهات السياسية الرئيسية في تلك البيئة، وتعد ايضا من المنظمات المعارضة التي تتخوف منها الاحزاب السياسية الرئيسية، رغم ان الكثير من تلك المنظمات تحولت الى مشاريع سياسية موالية او معادية للمنظومة السياسية في تلك البيئة.
- أما في البيئة رقم (٢) فنجد ان تصور القوى السياسية الاساسية تجاه منظمات المجتمع المدني هي سلبية في الغالب تبدأ من درجة الشك الى التجريم. وذلك للأسباب التالية:
- عدم شعور السلطة بتضامن تلك المنظمات مع الاجراءات الحكومية.
 - الشك والخوف من تشكيل وتمكين المجتمع للمطالبة ببعض الحقوق، كالمشاركة السياسية الفاعلة او الادارة اللامركزية وغيرها.
 - الخوف من نقد تلك المنظمات.
 - الخوف من التدخل الاجنبي وبالتالي فعملية التمويل الاجني يواجه بالمساءلة.
 - الخوف من المنظمات الحقوقية.
 - لا توجد مشكلة في المنظمات التي تتبنى اتجاهات معادية للتدين، او مستفزة الى اي نسق ثقافي في تلك البيئة.
 - لا توجد مشكلة مع المنظمات التي تتعامل مع قضايا المرأة.
- ثانيا: البيئة الاجتماعية : وتتضمن كل من البيئة العشائرية (المساحة الاوسع) والبيئة المدنية، كما وتركب على البيئتين البعد الطائفي والعرقى.

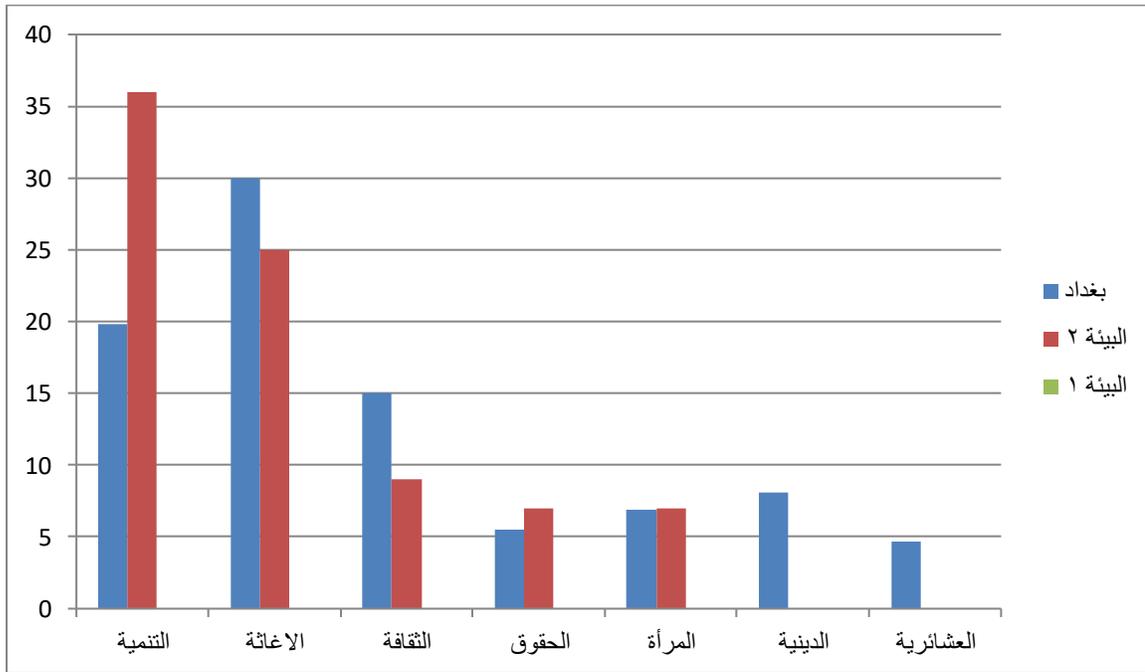
^{١٦} كما في المنظمات المدعومة من القوى اليسارية، والليبرالية .

نلاحظ التالي:

- ان التراكب (الديني -العراقي) مع البيئة العشائرية كون في الكثير من المساحات حالة تداخل وظيفي عضوي، من الصعب تفكيكه، ويدفع الكثير الى هذا التداخل البيوي وفق دوافع الخوف من الاخر والمصلحة.
- البيئة العشائرية والدينية تتعامل بالخوف والشك من منظمات المجتمع المدني.
- ان البيئة المدنية هي بيئة مهمشة صغيرة بالحجم، ومفككة وتواجه عدد من المتغيرات المهمة، لكنها منتجة للثقافة والقيم وقادرة على التأثير، وهذه البيئة مفهومة ومتفاعلة ايجابيا مع عمل المنظمات.

أثر العوامل المتعددة على اعداد المنظمات في العراق

الشكل ادناه يبين تباين اعداد تخصصات منظمات المجتمع المدني في العراق



ونجد ان العدد الاكبر من التخصصات هي المنظمات الاغاثية التي تتراوح بين (٢٥% - ٤٠%)، ثم منظمات التنمية والتي تتراوح بين (٢٠% - ٤٠%)

منظمات المعنية بالثقافة تتراوح ما بين (١٠% - ١٥%)

ثم تتدرج التخصصات الباقية.

تم من خلال الحوارات محاولة تحديد اسباب انتشار منظمات الإغاثة وتم محاولة جمع بعض الاسباب العامة كالتالي:

- الشعور بالتهميش والمظلومية الاجتماعية وعدم اهتمام السلطة بالمجتمع وقضاياهم ومآسئهم.
- الشعور بعد العدالة في توزيع الثروات.
- الدعم السياسي الذي يحظى به هذا الصنف من المنظمات.

أما الاسباب التي تخص المنظمات والقائمين عليها فيمكن التطرق الى التالي:

- يمثل هذا القطاع (الإغاثة) موردا ماديا يمكن عبره ادامة وتشغيل المنظمة.
- السلطة السياسية لا تعارض مثل هذه الأنشطة، بالرغم من المخاوف التي تدرج من الشك الى الاتهام والتجريم.
- الجهات المانحة تفضل التعامل مع مثل هذه الأنشطة لسهولة التعاطي معها وتوثيقها.
- الثقافة العامة الاجتماعية لا تعارض مثل هذه الأنشطة.
- ثقافة المؤسسة لا تحتاج الى الكثر من المفردات، وتدار الأنشطة الإغاثية بشكل يشابه الأنشطة التجارية في القطاع الخاص.
- الكثير من المتبرعين من التجار المحليين او المؤسسات مع سهولة جمع التبرعات عبر صناديق التبرع، كذلك أنشطة الإغاثة ترتبط بالثقافة الدينية المتعلقة بالزكاة والصدقات.
- فقدان الأدبيات الأكاديمية للعمل الإغاثي لا يعرقل عمل المنظمات ، فالمنظمات الإغاثية تقتصر على جمع التبرعات والتوزيع.

أما الاسباب الوظيفية الأهم فهي سهولة توظيف العمل الإغاثي وفق الأنشطة التالية:

- توزيع المال والمواد الإغاثية لهدف الكسب الانتخابي.
- توزيع المال والمواد الإغاثية لهدف التعبئة الطائفية او المناطقية.
- توزيع المال والمواد الإغاثية لهدف الترويج السياسي.
- وربما بعض الأنشطة المخالفة للقانون وغيرها

مشكلة هذا المنظمات الإغاثية انها شكلت الصورة الذهنية الكاملة لمنظمات المجتمع المدني العراقي، بالتالي فان العديد من الأشخاص يعتقد ان العمل المدني يساوي التوزيع للمساعدات.

ثانياً: منظمات التنمية والتي تحتل المرتبة العديدة الثانية:

تشارك هذه المنظمات بالكثير من الميزات مع المنظمات الإغاثية منها ،عدم الخوف من أنشطة التنمية كونها محدودة ومبعثرة وغير معبأة للرأي العام أو منظمة لحملات المدافعة.

الدور الكبير الذي تؤديه مثل هذه المنظمات هو التدريب لشرائح محددة والقصد العام والمعلن من التدريب هو تنمية القدرات،

مشكلة التدريب:

اولاً: التدريب عبر السفر الى خارج العراق:

- التكلفة عالية ويتم صرفها على احتياجات السفر دون المحتوى التدريبي.
- هناك مؤسسات استخدمت عدد من المنظمات من أجل توفير طريقة لايفاد موظفيها.
- امكانية التكبسب والفساد المالي عبر هذا الملف امكانية كبيرة.
- هناك الكثير من المنظمات الدولية او المعاهد التدريبية التي لا تستطيع التدريب الا خارج البلد.
- التدريب والايفاد ايضا استخدم لكسب التاييد السياسي وكسب الدعم المادي.
- هناك الكثير من البرامج الاجنبية للتدريب تم اطلاقها عبر تلك المنظمات.

ثانياً: التدريب داخل البلد:

- ضعف الرغبة بهذا النوع من التدريب، بسبب فقدان ميزة الايفاد.
- التكلفة قليلة ومحتوى ضعيف.
- عدم تمكن (سوق) التدريب من ايجاد علامات أو شهادات معتبرة داخل العراق.
- اقتصار التدريب على اللغة الانكليزية وهي نتيجة الحاجة اليها لاجتياز امتحانات اللغة المطلوبة لاستكمال الدراسات العليا خارج البلد او لتوفير فرص عمل.

في بغداد الكثير من التدريب يتم عبر ايضاً ايفاد الموظفين الى مثلاً اربيل او سلیمانیه، لاسباب عديدة، منها مادية ايضاً وتحقق ايضاً العديد من المكاسب للمنظمات، اضافة الى ان العديد من المدربين الاجانب يفضلون تلك المناطق على العاصمة بغداد.

التوصيات التي تخص هذا القطاع:

- الحاجة الى التدريب كبيرة جداً وفي العديد من النواحي الادارية والعملية بل حتى الى المنظمات.
- المشكلة في تحديد الفجوة ولاحتياج التدريبي.
- وتحديد الوسائل والطرائق.
- امكانية استخدام التدريب عن بعد (On line Training) أو الحقايب التدريبية الالكترونية.
- تدريب القطاعات المهنية العمالية الزراعية والادارية من الاهمية بمكان.
- تمكين الشباب والمرأة ايضاً يكمن جزء منه في عمليات التدريب.

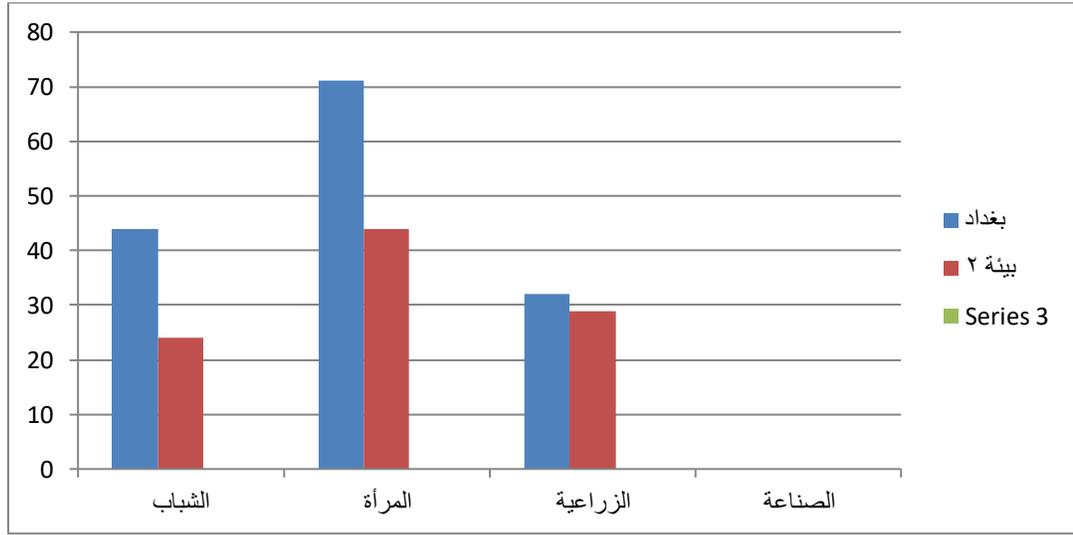
الكثير من المنظمات الاجنبية اليوم تنظر الى التدريب على انه مضيعة للوقت بالنسبة الى العراقيين، وهذا عبر عدد من الملاحظات التي يبديها عدد من المنظمات تجاه دعم أنشطة تدريبية.

الانشطة التنموية الاخرى:

عند اجراء عملية مقارنة بين الانشطة التنموية الاخرى لاساسية مثل:

- تمكين الشباب
- تمكين المرأة
- تنمية الزراعة
- تنمية الصناعة

يمكن تمثيل اعداد تلك المنظمات وفق البيئات المتعدد كالتالي:

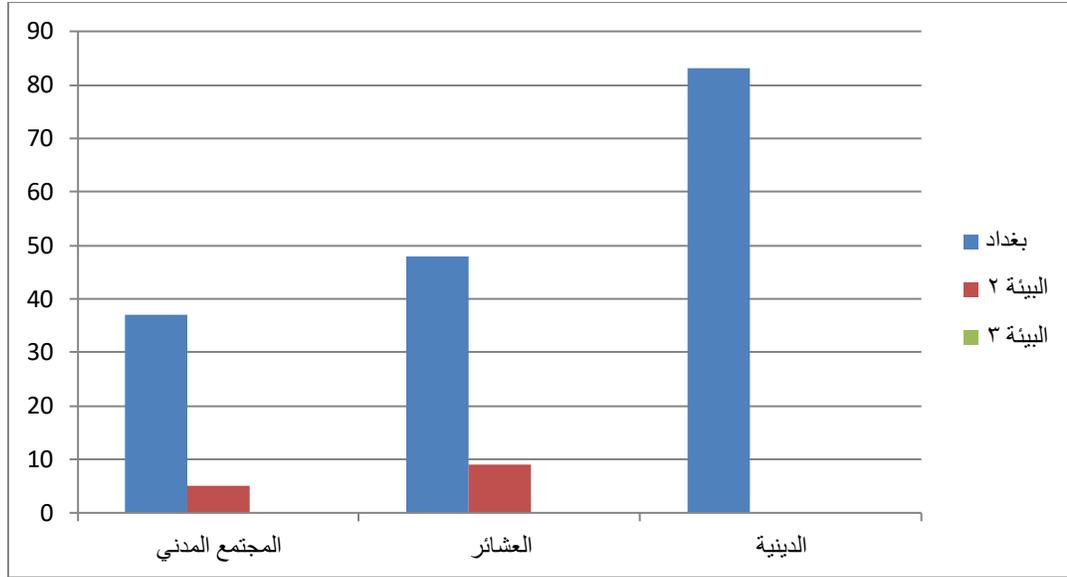


ملاحظات عامة:

- هناك قلة اهتمام بالقضايا التنموية التي تخص الشرائح الاجتماعية.
- هناك تباين في الاهتمام بالتنمية المعنية بالاقتصاد (كتنمية الزراعة والصناعة) ومحاربة الفقر، وبشكل عام يمكن تأشير ضعف اهتمام.
- الاهتمام بالمنظمات المعنية بالزراعة يزداد كلما اتجهنا شمالا، اما المحافظات الجنوبية فالاهتمام ضعيف جدا.

ثالثا: المنظمات المعنية بالمجتمع المدني:

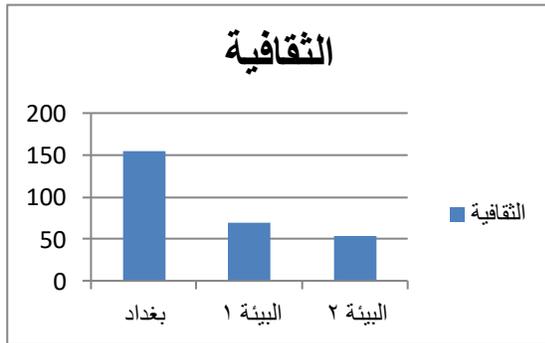
سيتم مقارنة اعداد المنظمات المعنية بالمجتمع المدني مع المنظمات المعنية بالعشائر والمعنية بالتدين، ونجد ان المقارنة توضح الفارق بين اعداد تلك المنظمات



ما هي الانشطة المطلوب تحقيقها من قبل المنظمات المعنية بالمجتمع المدني:

- بناء الرؤية ومسارات تحقيقها لبناء مجتمع مدني، وتحديد جوانب القصور والخلل واولويات العمل.
- بناء السلام والتعايش وحل الخلافات المجتمعية وتحقيق انتاج لعقل تصالحي يقبل بالتنوع، ويعالج الصور النمطية السلبية والتعصب والتمييز.
- ادارة التنوع وتأشير مواطن الخلل في النسسيج الاجتماعي.
- بناء الهوية الوطنية التي تستوعب كل التنوع العراقي.
- مراقبة اداء الدولة والسلطة والاحزاب السياسية.
- نشر الديمقراطية والتوعية لها وتأشير الخلل في التطبيقات العملية في النظم السياسية.

رابعاً: المنظمات المعنية بالثقافة:



المنظمات المعنية بالثقافة ويقدر عددها على مستوى البيئات الثلاث ٢٧٨، وبمعدل ١٠ منظمات تقريبا لكل محافظة، وكما في المخطط التالي.

مشكلة هذه المنظمات ان الكثير منها هي واجهات لاعمال ربحية اجتماعية مثل المنتديات الثقافية (النوادي الترفيهية او الليلية).

هذا الارتباط اساء للمنظمات الثقافية كثيرا، ومع الحاجة الكبيرة اليوم الى منظمات تعنى بالثقافة.

وهي ظاهرة تشكلت في الحيز الافتراضي الإلكتروني، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبدأت تكتسب وظائف اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة رغم عدم استقراريتها، ومن الملاحظ ارتفاع وتيرة التواصل الاجتماعي مقابل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء، كذلك الدور البارز في التسويق والعمل التجاري، والدور الاكبر في صناعة حيز للحوارات وتبادل الافكار، ثم ان الكثير من تلك الظواهر انتقلت الى ان تشكل حركة مطلبية او حراك اجتماعية او احتجاجية.

ايضا بدا واضحا ان وظيفة منظمات المجتمع المدني بدأت تتجسد بالمجاميع الاجتماعية، وايضا العديد من المنظمات الفاعلة بدأت تنظم حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهناك تزامم ما بين الجهد المؤسسي والجهد الاجتماعي. ويمكن تأشير الملاحظات التالية:

- خصائص هذه المجاميع تمتاز بالتفاعلية السريعة المبنية على الاثارة والبحث عن الاثارة، الخبر المثير، المعلومة المستفزة، الحرية في التعبير دون ضابط، تداول الاشاعات، حيز للمناقشات والصراعات الكلامية.
- عدم هدفية الكثير من تلك المجاميع وانما يجمعها دوافع اخرى. لا تمتلك رؤية اجتماعية بنائية. غياب الرؤية لهذا القطاع وعشوائية الرسالة.
- القدرة على احداث تفاعلات اجتماعية والتأثير بالرأي العام.
- المرونة، والطوعية والتي من خصائص المجتمع المدني.
- الاداء بدأ يتنافس مع المؤسسات الكبرى الاعلامية او منظمات المجتمع المدني الكبرى.
- حيز ديناميكي متغير غير مستقر قد تتشكل مجاميع وتنفكك. وقد تنشئ تحالفات مطلبية وفي احيان استطاع ان تكون حراك جماهيريا.
- المجاميع الشبابية تشكل الجزء الاكبر حسب تقديرات العديد من المتابعين.

التساؤلات المهمة في هذا الحيز:

- هل يمكن الاعتماد على ظهور هذا القطاع ليشكل المجتمع المدني العراقي؟
- وهل يمكن ان تحقق هذه المجاميع التغيير المطلوب في العراق؟
- وما الذي تحسن هذه المجاميع فعله؟ وما الذي يمكن ان يطور اداء هذه المجاميع ويوجهه او يوظف اداءها؟
- ما هي السلبيات التي ظهرت على هذا القطاع؟
- وكيف يمكن للمنظمات ان تعالج هذه السلبيات؟

التوصيات:

١. ان هذه المجاميع قادرة على فعل أنشطة لحظية (تكتيكية) عند توجيهها، وبالتالي هي تفنقد الى الاداء الاستراتيجي، وبالتالي على م.م.م. العمل على نظم هذا القطاع وفق رؤية استراتيجية.
٢. العمل على متابعة ودراسة هذه الظاهرة وتغيير الوسائل للاستفادة منها بالعمل المدني.

٣. ممكن لهذا القطاع ان يسهم في بث الثقافة (مع المنظمات المعنية بالثقافة)، وممكن ان يقوم بالحوارات الاجتماعية وحل الخلافات والصراعات اذا ما وجه توجيهها جيدا.
٤. المجاميع الاجتماعية طوعية ولا تحتاج الى تمويل ، وفي حالة الحاجة فالتمويل اقل بكثير من المنظمات المؤسسية، وبالتالي فان الاعتماد على مثل هذه المجاميع في انماط من العمل هو افضل من انشاء منظمة مجتمع مدني في العراق.
٥. هناك اليوم جهد سياسي وقانوني لمحاولة تنظيم وتحجيم هذا القطاع او تقليل قدرته على المعارضة السياسية، وكذلك هناك جهد في التجسس والقرصنة على النشاط الافتراضي، وهذا الجانب ينبغي للمنظمات العمل على دعم التشريعات التي تنظم هذا القطاع وتمنع عملية التحجيم او التعطيل اوالتوظيف السياسي عبر مؤسسات الدولة.
٦. العمل على خلق بيئة افتراضية آمنة للطفل والشاب والمجتمع لكون ايضا ان العديد من المتطرفين وفي كل اتجاه يستخدم هذا الحيز، وبالتالي تقع مسؤولية التوعية والتدريب والرصد على م.م.م..

نجل عدد من الاستنتاجات:

١. ان البيئات العراقية تحتاج الى نظرة متعددة وليس نظرة احادية
٢. العمل على تطوير أنشطة الجامعات الشبائية، وايجاد بؤرة مؤسسية تنظم تلك الجهود.